

Distr.: General  
10 September 2021  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة 10 أيلول/سبتمبر 2021 موجهة من رئيسة مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى الجلسة 8851 لمجلس الأمن، المعقودة في 8 أيلول/سبتمبر 2021، في إطار البند المعنون "عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: عمليات الانتقال التي تقوم بها الأمم المتحدة". وستُنشر مداخلات مقدمي الإحاطات وأعضاء المجلس كمحضر رسمي لمجلس الأمن (S/PV.8851).

ووفقا للتفاهم الذي توصل إليه أعضاء المجلس بشأن الجلسة 8851، قدمت الوفود والكيانات التالية بيانات مكتوبة، مرفقة طيه نسخ منها: إثيوبيا والأردن وإسبانيا وإكوادور وألمانيا والإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا وأوكرانيا وإيطاليا وباكستان والبرازيل والبرتغال وبلجيكا وبنغلاديش وبولندا وجمهورية كوريا وجنوب أفريقيا والدانمرك والسلفادور وسلوفاكيا وسويسرا وشيلي وغواتيمالا وفيجي وكولومبيا ولبنان ولجنة بناء السلام وليختنشتاين ومالطة وماليزيا والمغرب ونيبال واليابان. وستصدر هذه البيانات كوثيقة لمجلس الأمن وفقا للإجراءات المبينة في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والتي تم الاتفاق عليها في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وسترد إشارة مرجعية إلى الوثيقة في المحضر S/PV.8851.

(توقيع) جيرالدين بيرن ناسون  
رئيسة مجلس الأمن



## المرفق الأول

## بيان الممثلة الدائمة لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة، رباب فاطمة

اسمحوا لي بداية بتهنئة أيرلندا على توليها رئاسة المجلس في هذا الشهر الهام. وأود أيضا أن أشكر الرئاسة الأيرلندية على عقدها المناقشة الهامة والحسنة التوقيت هذا اليوم بشأن حفظ السلام وعمليات الانتقال.

وأشكر الأمين العام ومقدمي الإحاطات الآخرين على إحاطاتهم الشاملة والمتبصرة.

إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لا تقتصر على العمليات العسكرية فحسب. فمع تطور النزاعات وطول أمدها، تتبنى عمليات حفظ السلام أنشطة متعددة الأبعاد تتراوح بين بناء المؤسسات وتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

وكما يتجلى في القرارين التوأمين بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام، تشكل عمليات حفظ السلام جزءا لا يتجزأ من الاستجابة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها للنزاعات، بما في ذلك منع نشوب النزاعات. ويؤدي حفظة السلام دورا حاسما في الحفاظ على السلام بإرساء الأساس لمبادرات بناء السلام في مختلف البلدان المتضررة من النزاعات. ولضمان أن تكون آثار عمليات حفظ السلام دائمة، يكتسي الانتقال السلس من حفظ السلام إلى بناء السلام أهمية جوهرية.

وبوصف بنغلاديش أكثر البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، تسهم بنغلاديش وحفظة السلام البنغلاديشيون إسهاما كبيرا في كفالة الانتقال السلس. وتتسم هذه الإسهامات في المقام الأول بكونها أنشطة سلمية وغير مسلحة، مثل إشراك المجتمعات المحلية، وتطوير البنى التحتية، وبناء قدرات المؤسسات الوطنية، بما في ذلك القدرات في قطاع الأمن. وتسهم هذه الأنشطة في تعزيز إمكانات البلدان المضيفة وقدرتها على الصمود من أجل الحفاظ على السلام ومنع تصعيد النزاعات وتجديدها.

وعلى سبيل المثال، تشارك بنغلاديش (مع إيطاليا) في قيادة مجموعة الأصدقاء المعنية بالإدارة البيئية الرائدة في الميدان لدعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة البيئية لحفظ السلام. ويسعى حفظة السلام جاهدتين، من خلال مشاركتهم في حماية البيئة وإدارة النفايات، إلى ترك إرث إيجابي في المجتمعات المضيفة.

واسمحوا لي أن أشارككم بعض الأفكار المحددة بشأن كيفية ضمان فعالية واستدامة عمليات الانتقال:

أولا: عند تحديد ولايات بعثات حفظ السلام، ينبغي إيلاء أهمية كافية لمتطلبات عمليات الانتقال استنادا إلى طبيعة النزاع وأثره. وبذلك ينبغي أن تركز الولاية الأولية لعمليات حفظ السلام على عمليات الانتقال وتزويد البعثات بالموارد اللازمة.

ثانيا: ينبغي التأكيد على بناء المؤسسات والتدريب في سياق عمليات الانتقال. فينبغي لعمليات حفظ السلام أن تيسر بناء مؤسسات وطنية فعالة في البلدان المضيفة من شأنها أيضا تعزيز المسؤولية الوطنية في عملية بناء السلام.

ثالثاً: لن تيسر عمليات الانتقال إرساء السلام المستدام في المناطق التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء النزاع ما لم يتم إشراك الناس من جميع القطاعات. وفي هذا الصدد، يمكن أن يؤدي تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن دوراً حيوياً في ضمان المشاركة الكاملة والفعالة للنساء والشباب في بناء السلام.

رابعاً: من الضروري تحقيق التنسيق والاتساق الفعالين بين جميع الأطراف المعنية، ولا سيما داخل منظومة الأمم المتحدة، خلال الفترة الانتقالية وما بعدها، على النحو الذي جرى التأكيد عليه في أولويات الصيغة المعززة من خطة العمل من أجل حفظ السلام. ولا يقل أهمية عن ذلك التنسيق بين الأطراف المعنية الأخرى مثل المؤسسات المالية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات المحلية والمجتمعية، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

خامساً: يمكن للتمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به لعملية بناء السلام أن يساعد في المساعي الإنمائية خلال عمليات الانتقال وفي المرحلة التي تليها. وفي هذا الصدد، يمكن أن يؤدي صندوق بناء السلام دوراً هاماً لضمان الحفاظ على السلام.

سادساً: يمكن أن يساعد استخدام التكنولوجيا في العديد من الجوانب التي يمكنها التأثير بشكل إيجابي على عمليات الانتقال. ويمكن تناول مسائل التنسيق الفعال، وبناء الوعي، وحماية المدنيين وحفظ السلام، بمزيد من الكفاءة بمساعدة التكنولوجيات الرقمية. ويمكن لتنفيذ استراتيجية التحول الرقمي لحفظ السلام أن يؤدي دوراً أساسياً في هذا الصدد.

وأخيراً، لا يمكننا أن نبالغ في التأكيد على أولوية العمل السياسي في ضمان الانتقال الناجح من حفظ السلام إلى بناء السلام والحفاظ عليه. ولذلك، ينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تشارك بطريقة منسقة ومتسقة في صياغة حلول سياسية للنزاعات، بسبل تشمل معالجة أسبابها الجذرية.

والغرض الرئيسي لعمليات حفظ السلام هو تحويل المجتمعات المتضررة من النزاعات إلى مجتمعات قادرة على الصمود ومكتفية ذاتياً وتتمتع بالقدرة على تحمل الانتكاسات ومنع تجدد النزاعات. ولذلك، من الأهمية بمكان ضمان فعالية عمليات الانتقال.

## المرفق الثاني

## بيان البعثة الدائمة لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

أولاً، تؤكد بلجيكا على أهمية المشاركة المستمرة لمجلس الأمن لتعزيز العملية السياسية للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. ففي المرحلة الانتقالية، يكون الدور الذي تؤديه السلطات الوطنية حاسماً. وعندما تنتقل عملية من عمليات حفظ السلام مهامها إلى السلطات الوطنية، ينبغي أن تكون هذه السلطات في وضع يمكنها من تولي زمام الأمور بالكامل. وينبغي أن يتم ذلك بالتنسيق الوثيق مع الأفرقة القطرية للمنسقين المقيمين للأمم المتحدة والبلدان المانحة، مع مراعاة أهداف التنمية المستدامة. ويجب الحفاظ على القدرات في النظم الحكومية والموارد البشرية، وفي الأصول الحيوية للسلام والأمن، وفيما بين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. وستتطلب عملية الانتقال هذه إعادة التفكير بشكل أساسي في كيفية إعطاء الأولوية للبرامج الإنمائية وتصميمها وتنفيذها.

وتؤكد بلجيكا ضرورة زيادة التعاون، ولا سيما بين بعثات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. وينبغي لأفرقة الأمم المتحدة القطرية والاتحاد الأوروبي، في إطار نهج "فريق أوروبا"، تحسين الاتساق والتكامل بين الإجراءات المتخذة خلال الفترة الانتقالية استناداً إلى التحليل السياقي وتقييم المخاطر المشتركين مثل التحليل القطري المشترك للأمم المتحدة ونظم الإنذار المبكر للاتحاد الأوروبي. ويُعد التحليل والتخطيط المشترك المتعددا الأبعاد أمرين أساسيين لكفالة تحقيق التزامن المذكور آنفاً بين الخفض التدريجي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتكثيف الجهود الرامية إلى بناء القدرات الوطنية والإقليمية.

ويجب أن تكون أي خطة مستدامة لعمليات الانتقال مصحوبة باستراتيجية تمويل مرحلية لتجنب نشوء ثغرة في التوقعات - حيث تقتض مضطرت مختلف الجهات الفاعلة أن الأطراف الأخرى سوف تتحمل التكاليف المترتبة على استدامة التدخلات الحاسمة في مجال السلام والأمن بعد الانسحاب. ويجب أن تكفل خطة التمويل هذه الوضوح بشأن من سيتحمل تكاليف ماذا خلال عمليات الانتقال، وكيف ستتغير مصادر الإيرادات المختلفة بمرور الوقت، مع تولي الحكومة المضيفة المزيد من المسؤولية تدريجياً. ويتعين على لجنة بناء السلام، من خلال صندوق بناء السلام التابع لها، أن تضطلع بدور مركزي في استراتيجية التمويل هذه.

ومن أجل تفعيل عملية انتقال شاملة للجميع ومتسقة ومتكاملة ومراعية للمنظور الجنساني، تؤكد بلجيكا فائدة إنشاء فرقة عمل معنية بالنهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في مسرح عمليات الانتقال تتألف من جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة في ضوء التبادل المنتظم للآراء. وفي ضوء ذلك، ترحب بلجيكا بمبادرات مثل الاستعراض المشترك بين إدارة عمليات حفظ السلام وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) بشأن الاضطلاع بعمليات الانتقال في مجال حفظ السلام على نحو مراعي للمنظور الجنساني.

وأخيراً، إذا ما نظرنا بتأني إلى عملية حفظ السلام، فمن أجل إعمال ولايات حفظ سلام هادفة وشاملة وذات أهداف واقعية، يجب على الدول الأعضاء أن تتخبط في ممارسة التفكير الاستراتيجي الجماعي قبل عملية صياغة تجديد الولايات بوقت كاف وبمساهمات من مختلف أفرقة الخبراء. وتتطوي ترجمة التوجيه السياسي الواضح إلى عمل ملموس على التركيز على الأهداف الاستراتيجية والنقاط المرجعية لتقييم التقدم المحرز وإرشاد التخطيط لعمليات الانتقال. وبالفعل، تشدد بلجيكا على أهمية تحديد استراتيجية

خروج لعمليات حفظ السلام، منذ البداية، تكون مشروطة بالنقاط المرجعية السياقية. وعلاوة على ذلك، من المهم أن تُدرج في هذه العملية الدروس المستفادة من عمليات الانتقال السابقة في مجال حفظ السلام. وحيثما توجد برامج سلام هامة غير منجزة وحاجة مستمرة إلى المساعي الحميدة، ينبغي للأمم المتحدة أن تنتظر في تكليف بعثات سياسية خاصة بمتابعة انسحاب عمليات حفظ السلام.

## المرفق الثالث

## بيان الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة، رونالدو كوستا فيليو

أود الإشادة بالرئيسة على إبرازها منظورا جديدا من هذا القبيل في مجلس الأمن في المناقشة المتعلقة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وتعترف البرازيل بمؤهلات أيرلندا الحقيقية وخبرتها الواسعة في هذا المجال، وهي سمات ستثبت بلا شك أهميتها في سياق رعاية مناقشة المجلس بشأن إصلاح حفظ السلام من خلال منظور عمليات الانتقال.

إن عمليات حفظ السلام أداة قِيمة في خدمة الأمم المتحدة - والمجتمع الدولي بصفة عامة - في تحقيق الهدف المتمثل في صون السلام والأمن الدوليين والحفاظ عليهما.

بيد أن عمليات حفظ السلام لم تُصمَّم لتدوم إلى ما لا نهاية. فعمليات حفظ السلام، التي تشكل ترتيبا مؤقتا بطبيعتها، والتي وُضعت لمساعدة المجتمعات على الخروج من النزاعات المسلحة والانتقال إلى وضع تتحسر فيه النزاعات المسلحة ويبدأ فيه الاستقرار السياسي في الترسُّخ، ينبغي أن تتحول إلى أشكال من العمل المتعدد الأطراف تكون أكثر ملاءمة لحالات ما بعد انتهاء النزاع.

وفي ضوء ذلك، يجب أن تمتلك الأمم المتحدة الأدوات والإرادة السياسية على حد سواء لإيجاد الطريقة التي يمكنها بها أن تكون حافزا ليطور حفظ السلام إلى بناء السلام، ولكي يؤدي بناء السلام في نهاية المطاف إلى إرساء السلام المستدام.

وإحدى هذه الأدوات هي البعثات السياسية الخاصة التي يتمثل هدفها النهائي في الحيلولة دون استئناف النزاعات المسلحة.

وتوفر البعثات السياسية الخاصة، التي يؤذن بها عموما في إطار اختصاص الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، قائمة بالحلول السلمية للمساعدة في أنشطة صنع السلام وبناء السلام والحفاظ عليه، تمتد من الوساطة وبذل المساعي الحميدة إلى تقديم المشورة إلى السلطات الوطنية وتعزيز مؤسسات الدولة.

وهناك أمثلة إيجابية معاصرة على اتباع هذه الطريقة في أعقاب إنهاء عمليات حفظ السلام: فهابيتي (مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي) والسودان (بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان) مثالان من هذه الأمثلة، إذ تركت هاتان البعثتان إلى حد ما مخططا لعمليات الانتقال في المستقبل من حفظ السلام المتسم بالتعقيد إلى وجود بحث لبناء السلام في أماكن أخرى.

ومع ذلك، لا بد من أن يوضع في الاعتبار أنه قد تترتب نتائج عكسية على التسرع في الانتقال - من عمليات حفظ السلام إلى البعثات السياسية الخاصة أو من عمليات حفظ السلام إلى وجود أقل كثافة في شكل أفرقة قطرية تابعة للأمم المتحدة - حيث لا تكون الظروف مهيأة بعدً للانسحاب الكامل لذوي الخوذ الزرق. وهذا هو أحد السيناريوهات التي يجب أن يوليها مجلس الأمن الاهتمام بشكل دائم وأن يستعد لها كلما أمكن ذلك. والقيود الطبيعية المفروضة على أنواع الولايات التي يمكن أن تُعزى إلى البعثات السياسية الخاصة وأوجه القصور في آليات تمويلها تجعل من الضروري عدم البدء بعمليات الانتقال قبل الأوان.

وتظل البرازيل من أشد المناصرين لتوثيق الحوار بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام. فالبرازيل، بوصفها عضوا مقبلا في المجلس، وضعت تعزيز زيادة التنسيق بين المجلس ولجنة بناء السلام كأحد أهم أولوياتها في فترة عضويتنا المقبلة كعضو غير دائم.

ونحن نفهم أن لجنة بناء السلام تتمتع بوضع فريد يمكّنها من تقديم المشورة إلى المجلس بشأن معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات - وخاصة الفقر المدقع، وانعدام التنمية البشرية، والأزمات الإنسانية - كوسيلة لتهيئة الظروف الكفيلة بإسكات دوي المدافع وإعلاء صوت الاستقرار السياسي والسلام الدائم.

وخلال عمليات الانتقال من حفظ السلام إلى وجود يتسم بطابع مدني أكبر للأمم المتحدة على أرض الواقع، يكون هذا الدور كامنا بقدر أكبر. وينبغي استشارة لجنة بناء السلام وأعضائها - وأخذ المشورة التي تقدمها اللجنة في الاعتبار - كلما يتعين على المجلس اتخاذ قرار بشأن انسحاب عملية معينة من عمليات حفظ السلام، تمشيا مع بيان رئيس مجلس الأمن [S/PRST/2017/27](#).

وهيكل السلام والأمن المتعدد الأطراف هو مجال عمل ذات طابع مستمر وقد يظل دائما على هذا الحال. ويشكل تحسين انتقال عمليات حفظ السلام إلى أشكال أخرى من الوجود المتعدد الأطراف التي تعطي الأفضلية لتوطيد دعائم السلام في حالات ما بعد انتهاء النزاع مهمة يجب أن يضطلع بها مجلس الأمن.

## المرفق الرابع

## بيان البعثة الدائمة لشيلي لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

تود شيلي أن تسلط الضوء على دور مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بوصفه المنتدى الأكثر أهمية لتعددية الأطراف العالمية في مجال السلام والأمن الدوليين، نظراً إلى أن قراراته ملزمة، ومن ثم فإنها يمكن أن تتطوي، في أسوأ الأحوال، على استخدام القوة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الموقع في سان فرانسيسكو.

ويجب تحديث مجلس الأمن بما يلائم النظام الدولي الحالي، الذي يتسم بتحويلات القوة العالمية، في سياق تحدده العولمة والعواقب المترتبة عليها من الترابط، الأمر الذي أدى إلى تغييرات جذرية في النزاعات التي يحدث الكثير منها في الأساس داخل الدول ولا يكون متناظراً في طبيعته.

وتؤكد شيلي مجددا التزامها بعمليات حفظ السلام، وهي إحدى أبرز أدوات مجلس الأمن، وكذلك الأمم المتحدة بطبيعة الحال، للاستجابة للحالات التي تهدد السلام والأمن الدوليين.

وينبغي لعمليات حفظ السلام أن تنتظر في القيام بالعمل المتكامل والشامل في الميدان، الذي يحدد في الوقت نفسه وينسق الركائز التي تقوم عليها منظومة الأمم المتحدة (التنمية وحقوق الإنسان والسلام والأمن الدوليان)، فإنه يتيح بذل جهود جماعية مشتركة على صعيد الوكالات بين مختلف الجهات الفاعلة التي تعمل على بناء سلام مستدام.

وفي هذا الصدد، يضطلع المجتمع المدني بدور حاسم في بناء السلام وعمليات الانتقال، حيث يدعم بناء الثقة بين المجتمعات المحلية وبناء المؤسسات على الأجل الطويل.

وتؤكد شيلي أن مجلس الأمن، عندما يقرر نشر عمليات حفظ السلام، ينبغي أن ينظر في وضع ولايات متعددة الأبعاد واستراتيجيات طويلة الأمد، وذلك لتجنب حدوث انتكاسات في عملية بناء السلام ولتعزيز المسؤولية الوطنية. ويجب ألا ننسى أن العديد من البلدان الخارجة من نزاعات كبرى تستأنف أعمالها العدائية بعد بضع سنوات من توقيع اتفاق سلام؛ وكانت هذه الحالة الاعتبار الرئيسي في إنشاء لجنة بناء السلام في عام 2005.

وفي المقابل، لدى النظر في أهمية العمل الذي تضطلع به عمليات حفظ السلام، من المهم العمل بصورة مستمرة لكفالة الحماية الواجبة للوحدات المدنية ووحدات الشرطة والوحدات العسكرية المنتشرة في الميدان، في مواجهة الهجمات المتزايدة التي تعرضت لها في السنوات الأخيرة. ولذلك، ينبغي أن تؤدي المناقشة المتعلقة بحماية الوحدات إلى دراسة متعمقة للسبل التي يمكن بها تحسين الحماية المقدمة لأفراد حفظ السلام، من خلال آليات مختلفة يجب بدورها أن تُرصد باستمرار لضمان فعاليتها.

ونود أيضاً أن نؤكد على الدور الأساسي للمرأة في التقدم نحو السلام الدائم، على أساس أن مشاركتها النشطة في عمليات حفظ السلام تعزز زيادة التنوع وتحسين صنع القرار، مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة العملية وتوطيد الاستقرار في مناطق النزاع.

وعلى نفس المنوال، يؤكد بلدنا أنه ينبغي الاعتراف بالدور الذي تؤديه النساء في المجتمعات المحلية والنسيج الاجتماعي، بوصفهن أطرافاً رئيسية في منع نشوب النزاعات ووقف دوامة العنف.



## المرفق الخامس

## بيان البعثة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

أود أن أشكر أيرلندا على عقد هذه المناقشة المفتوحة.

وأقدم شكري إلى المتحدثين والممثلين من الأمانة العامة على تقديمهم تقارير الحالة عن مختلف عمليات حفظ السلام المنتشرة حالياً.

وقد أحطنا علماً بالنتائج التي تحققت في مجال تسوية النزاعات، فضلاً عن التحديات التي تواجه تنفيذ ولايات كل منها.

وتعترف كولومبيا بعمليات حفظ السلام وعمليات بناء السلام بوصفها أدوات فعالة لمنع نشوب النزاعات وتسويتها ودعم عمليات الانتقال السياسي.

فهي التعبير المشروع عن العمل العالمي للحفاظ على الصالح العام المتمثل في السلام والأمن الدوليين.

وينبغي ألا تحل هذه العمليات محل الدول في الاضطلاع بمسؤوليتها عن معالجة أسباب النزاعات والتصدي لها.

وينبغي أن يتم وضع ولاياتها ورصدها وتعديلها بصورة دورية من خلال الحوار بين الدول المضيفة والأمين العام ومجلس الأمن والجمعية العامة والمنظمات الإقليمية، بالإضافة إلى البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة.

وينبغي أن يجري ذلك من خلال جهد جماعي نحن جميعاً مدعوون إلى التعاون فيه من أجل تحقيق هدف مشترك: ألا وهو تحقيق سلام مستقر ودائم.

وتسلط كولومبيا بوجه خاص الضوء على الولاية الممنوحة للبعثات السياسية الخاصة في إطار ركيزة المرأة والسلام والأمن، على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن 1325 (2000).

ونشيد أيضاً بقرار مجلس الأمن 2250 (2015) بشأن الشباب والسلام والأمن ومساهمته الأساسية في وضع ولايات عمليات حفظ السلام ورصد هذه الولايات.

وقد شددنا على الحاجة إلى تخصيص موارد محددة لعمليات بناء السلام في العالم.

ونعتقد أنه من خلال الصندوق المتعدد الأطراف الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي يشمل مساهمات من صندوق بناء السلام، وُضعت مبادرات لبناء السلام تُعدّ أساسية لنجاح العمل المتعدد الأطراف.

وأود أن أشير إلى ثلاث نقاط في هذا الصدد:

- 1 - هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات منسقة بين المنظمات الدولية والمؤسسات الوطنية من أجل تحقيق النتائج بأنجع طريقة ممكنة.
  - 2 - من المهم أن تستجيب ولايات عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة لواقع كل بلد وسياقه. فلا توجد صيغة وحيدة وينبغي أن تراعي الولايات السمات الخاصة بكل حالة.
  - 3 - ينبغي للجنة بناء السلام أن تركز تقدما في عملية تعزيزها، وكذلك في دورها الاستشاري لدى مجلس الأمن.
- وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على أهمية عمليات حفظ السلام وعمليات بناء السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة في بناء مجتمعات تزداد ازدهارا، حيث تشكل التنمية واحترام المبادئ الديمقراطية والتمتع بحقوق الإنسان ركائز أساسية.

## المرفق السادس

## بيان الممثل الدائم للدانمرك لدى الأمم المتحدة، مارتن بيل هيرمان، بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي

يسرني أن أقدم هذا البيان بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي، آيسلندا والسويد وفنلندا والنرويج وبلدي، الدانمرك.

على مدى الأسابيع الماضية، شاهد العالم بأسره مصدوما تطورات الحالة في أفغانستان. وهذه التطورات المفجعة هي بمثابة تذكير صارخ بأهمية الاضطلاع بعمليات الانتقال على النحو الصحيح. ونرحب بهذه المناقشة التي أنت في أوانها بشأن عمليات الانتقال التي تقوم بها الأمم المتحدة وبالفُرصة المتاحة لمناقشة الكيفية التي يمكننا بها أن نكفل بشكل جماعي الحفاظ على السلام في الأجلين القصير والطويل.

ولا يمكن المبالغة في التأكيد على أهمية التخطيط المتكامل والمحدد السياق والمرن لعمليات الانتقال. ومع ذلك، يجب أن نعترف أيضا بأن الأساس لعمليات الانتقال ينبغي أن يوضع قبل وقت طويل من توقع الخفض التدريجي لجهود حفظ السلام. وكما لاحظ وكيل الأمين العام، السيد لاكروا، ينبغي أن نعتبر جميع عمليات حفظ السلام على أنها تمر في مرحلة انتقالية. ويستدعي ذلك وضع ولايات مرنة تركز على أهداف أوسع نطاقا بدلا من تركيزها على مهام محددة. ويتطلب ذلك أيضا من مجلس الأمن أن يُبقي على تركيز مزدوج على تيسير الحلول السياسية في الوقت الذي يضمن فيه أن يكون بناء السلام في الأجل الطويل مدمجا في الطريقة التي تؤدي بها عمليات حفظ السلام مهامها. وينطوي ذلك على إعطاء الأولوية للمبادرات التي تسعى إلى تعزيز القدرات الوطنية والمحلية والقدرة على الصمود من خلال بناء مؤسسات متينة، ودعم حقوق الإنسان، وتعزيز الحوكمة الديمقراطية وسيادة القانون والمصالحة، بالإضافة إلى تمكين الجهات الفاعلة المحلية، ولا سيما النساء والشباب. ويجب أن يكون السلام الدائم شاملا للجميع، كما أن مشاركة النساء بشكل كامل وهادف وعلى قدم المساواة مع الرجال في عمليات صنع القرار السياسي والسلام أمر بالغ الأهمية.

وللأسف، أدت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى تفاقم مواطن الضعف في البيئات الهشة، وهي تهدد بعكس مسار عمليات الانتقال. ولذلك، يجب أن نضطلع باستجابات شاملة لهذه الجائحة تراعي حالات النزاع وتعطي الأولوية لمنع نشوب النزاعات وتُدْمِج بناء السلام.

ولا يمكن لجهة فاعلة وحيدة أن تقوم ببناء سلام دائم بمفردها. فالشراكات تكتسي أهمية قصوى. ويجب أن تعمل بعثات حفظ السلام أو البعثات السياسية مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية في الميدان. ويقدم مشروع الأمم المتحدة المتعلق بعمليات الانتقال الدعم داخل منظومة الأمم المتحدة لتخطيط عمليات الانتقال وإدارتها بطريقة استباقية ومتكاملة واستشراعية. وعلاوة على ذلك، يلزم التنسيق مع الأطراف المعنية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والبنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى، ومنظمات المجتمع المدني الدولية والوطنية، والجهات المانحة الثنائية، والأطراف المعنية من القطاع الخاص وغيرها من الأطراف. والعمل الذي أنجز بدعم من صندوق الأمين العام لبناء السلام يقدم لنا أمثلة جيدة على كيفية الجمع بين جهات فاعلة متعددة للنجاح في بناء السلام من خلال نهج مشترك. وعلى الصعيد الحكومي الدولي أيضا، يجب تعزيز إقامة روابط أقوى بين عمل لجنة بناء السلام ومجلس الأمن.

وعندما تُخفض بعثة من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام بصورة تدريجية، سيتعين على فريق الأمم المتحدة القطري في الميدان أن يكتف جهوده لحماية مكاسب السلام التي تتحقق بشق الأنفس. ويلزم علينا جميعاً أن نضمن أن يتوافر لدى المنسق المقيم والفريق القطري ما يكفي من الموارد والقدرات ووسائل التخطيط. ويجب أن تكون كفاءة التمويل الكافي والمرن الذي يمكن التنبؤ به خلال عمليات الانتقال من الأولويات.

وختاماً، نعلم جميعاً أن عمليات حفظ السلام تتطلب استثمارات ضخمة. ولا يمكننا ببساطة أن نتحمل خسارة عائد هذه الاستثمارات. ويجب على المجتمع الدولي، بما في ذلك الجهات الفاعلة الإقليمية، أن يكون عازماً على الاستمرار في العمل في الأيام والأشهر والسنوات التي تلي مغادرة حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة.

## بيان الممثل الدائم لإكوادور لدى الأمم المتحدة، كريستيان إسبينوسا

[الأصل: بالإسبانية]

أود أن أهنئ أيرلندا على الطريقة التي تدير بها أعمال مجلس الأمن خلال شهر أيلول/سبتمبر، وعلى تنظيم هذه المناقشة في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ونعرب عن تقديرنا للكلمة التي ألقاها الأمين العام، وكذلك للبيان الذي ألقته السيدة إلين جونسون سيرليف، الرئيسة السابقة لليبيريا، وللمتحدثين الموقرين المدعويين إلى هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن.

إن عمل أفراد حفظ السلام حيوي لتنفيذ الركائز الثلاث للأمم المتحدة، مع مراعاة هدفها حماية السكان المدنيين وإرساء السلام الدائم.

وقد أدت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى تفاقم العديد من التحديات التي تواجهها بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ولذلك يجب علينا أن نتصدى للصعوبات الكبيرة التي يواجهها ذوو الخوذ الزرق التابعون للأمم المتحدة بتوفير ظروف أفضل لتحقيق الأهداف المتأصلة في أنشطتهم.

ونغتتم هذه الفرصة للإشارة إلى بعض الجوانب التي تحدد موقف إكوادور فيما يتعلق بانتقال عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مع مراعاة دور مجلس الأمن في هذا المجال:

1 - تشكل عمليات الانتقال في إطار عمليات حفظ السلام عمليات طويلة الأجل ينبغي أن تنتظر في اتباع استراتيجية سياسية شاملة تضمن أمن الأفراد وحمايتهم وتطبق منظورا جنسانيا على أنشطة حفظ السلام. ويتطلب ذلك التزاما مستمرا من منظومة الأمم المتحدة برمتها.

2 - نشدد على أن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، وفقا للمادة 24 من ميثاق الأمم المتحدة.

3 - من الضروري أن تمتلك منظومة الأمم المتحدة برمتها القدرة على تقييم حالات النزاع والتخطيط الفعال لعمليات حفظ السلام وإدارتها بـغية الاستجابة في الوقت المناسب لأي ولاية من ولايات مجلس الأمن.

4 - ينبغي أن يستند نجاح عمليات حفظ السلام إلى احترام المبادئ الأساسية المتمثلة في موافقة الأطراف، والحياد، وعدم استعمال القوة، إلا في حالة الدفاع عن النفس والدفاع عن ولاية يأذن بها مجلس الأمن.

5 - ينبغي للتغييرات في ولاية أي بعثة عاملة أن تستند إلى تقييم شامل وحسن التوقيت يُجره مجلس الأمن، بالتشاور مع البلدان المساهمة بقوات من خلال الآليات المبينة في قرار المجلس 1353 (2001) وفي مذكرة رئيس المجلس المؤرخة 14 كانون الثاني/يناير 2002 (S/2002/56).

6 - نشدد على أهمية مبادرة العمل من أجل حفظ السلام والالتزامات الناتجة عنها التي تقع على عاتق الدول، وسياسة عدم التسامح إطلاقا مع الاعتداء والاستغلال الجنسيين، ونعتقد أنها واحدة من أنسب الآليات الكفيلة بتعزيز عمليات حفظ السلام على الصعيد المؤسسي.

- 7 - نؤكد من جديد التزام الدول الأعضاء، بموجب المادة 17 من الميثاق، بالمساهمة في نفقات المنظمة، مع مراعاة المسؤوليات الخاصة للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن عن صون السلام والأمن.
- 8 - من المهم أن نستمر في تعزيز وتحسين التنسيق والانساق فيما بين أنشطة حفظ السلام وبناء السلام والحفاظ على الركائز الثلاث لمنظومة الأمم المتحدة، في إطار ولايات كل منها، وفي جميع مراحل النزاع، ولا سيما أثناء الأعمال التحضيرية لعمليات الانتقال والخفض التدريجي لبعثات حفظ السلام.
- 9 - يجب أن يسيق التخطيط الشامل والتنسيق المبكر بين البلد المضيف والشركاء المعنيين أي عملية من عمليات الانتقال، وذلك بغية ضمان الانتقال بالشكل الملائم نحو السلام الدائم والتنمية المستدامة، مع ضمان توزيع المهام والمسؤوليات والموارد بأقصى قدر من الكفاءة والفعالية.
- 10 - من المناسب ضمان أولوية العمل السياسي في تسوية النزاعات والدور الداعم الذي تؤديه عمليات حفظ السلام في إطاره؛ وكذلك قيام مجلس الأمن بوضع ولايات واضحة وهادفة ومحددة الأولويات وقابلة للإنجاز، مع توفير ما يناسبها من الموارد.
- 11 - نسلم بالدور الأساسي للمرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها، ونشدد على ضرورة تشجيع مشاركتها الكاملة في صون وتعزيز السلام والأمن.
- وستواصل إكوادور دعم بعثات حفظ السلام، من أجل الإسهام في إيجاد حلول سلمية ومتفاوض عليها تؤدي إلى عمليات سلام مستدامة ودائمة. ونأمل أن يتم اتخاذ القرار الذي اقترحتة الرئاسة الأيرلندية، التي تشارك إكوادور في تقديمه، وأن يوفر توجيهها إضافيا وهاما بشأن هذه المسألة.

## بيان البعثة الدائمة للسلفادور لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

تشكر السلفادور الرئاسة الأيرلندية على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة التي توفر منبرا لمناقشة التحديات التي تواجه الأمم المتحدة في كفالة الاضطلاع بعمليات انتقال فعالة من أجل ضمان توطيد السلام وصونه.

وترحب أيضا بالإحاطة الوافية التي قدمها الأمين العام بشأن إصلاح أنشطة حفظ السلام، وكذلك بالمعلومات المستكملة عن الجهود الجارية لضمان أن توفر أنشطة حفظ السلام استجابة كافية للتحديات التي تواجه السلام والأمن الدوليين.

ويُعدّ عقد هذه المناقشة المفتوحة مناسبة في وقت يواجه فيه حفظ السلام طائفة واسعة من التحديات التي تفاقم بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وآثارها المتعددة الأبعاد.

وتعترف السلفادور بمدى تعقّد السياق الذي تحدث فيه عمليات الانتقال، وبأهمية أن تُبقي الأمم المتحدة على هذه العمليات كأولوية من خلال تكريس الجهود والموارد اللازمة لفهم الجوانب الرئيسية التي تؤثر على فعاليتها، وذلك بغية مواصلة تحسين تخطيط هذه العمليات وتنفيذها ورصدها.

وتسلّم السلفادور، استنادا إلى تجربتها في عملية السلام والتحديات التي تواجهها حاليا، أهمية تنفيذ عمليات انتقال متكاملة ومتسقة ومستدامة، وفي ظل المسؤولية والقيادة الوطنيتين. ولهذا السبب، تود السلفادور أن تسلط الضوء على أربعة عناصر تعتبرها أساسية لتعزيز هذه العمليات:

أولا، تعتقد السلفادور أن دور ولايات عمليات حفظ السلام يكتسي أهمية خاصة بالنسبة لفعالية عمليات الانتقال. وينبغي أن يكون تصميم ونشر هذه العمليات - التي هي بها بطبيعتها مؤقتة - جزءا من استراتيجية أوسع نطاقا لدعم العمليات السياسية المجدية والحلول المرنة في الميدان ورؤية طويلة الأجل.

ثانيا، فيما يتعلق بوضع عمليات الانتقال، تؤكد السلفادور أهمية إقامة استراتيجية ذات أولويات ومسؤوليات محددة بوضوح فيما بين الأمم المتحدة والدول المضيفة ومختلف الجهات الفاعلة الإقليمية والمحلية. وتعتقد السلفادور أن دعم المجتمع الدولي لتنفيذ هذه الاستراتيجية هو أمر أساسي.

ثالثا، تشير السلفادور إلى أهمية المشاورات التي تجري مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، لأن منظوراتها تكتسي أهمية بالغة لتحليل الحالة على أرض الواقع وتقييم الظروف التي ستجري فيها عمليات الانتقال.

وأخيرا، تعتقد السلفادور أن لدور لجنة بناء السلام أهمية قصوى بوصفها محفلا لتمكين البلدان من مناقشة أولوياتها والفرص المتاحة لها والتحديات التي تواجهها، ولتنسيق أنشطة الأمم المتحدة وحشد الدعم لجهود بناء السلام.

## المرفق التاسع

## بيان الممثل الدائم لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة، تاي أتسكي - سيلاسي

نشكر أيرلندا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن "عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: عمليات الانتقال التي تقوم بها الأمم المتحدة". ونشيد بقرار تسليط الضوء على هذا الموضوع الهام.

وأود أن أعرب عن تقديري لمشاركة أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، وإلين جونسون سيرليف، الرئيسة السابقة لليبيريا، وماري روبنسون، الرئيسة السابقة لأيرلندا، في الاجتماع، وأشكر جميع مقدمي الإحاطات على آرائهم المتبصرة بشأن مسألة حفظ السلام وعمليات الانتقال.

يشكل حفظ السلام في حد ذاته آلية مؤقتة لمساعدة البلدان المضيفة على مواجهة تهديدات أمنية عاجلة ومنع وقوع خسائر في صفوف المدنيين. ويتحدد سلام وأمن الشعوب والدول بقوة وقدرة مؤسسات الدولة والقدرات المحلية على درء التهديدات وضمان إرساء السلام المستدام.

وتتطلب منا إدارة الانتقال من حفظ السلام إلى ترتيبات السلام والأمن الوطنية المنتظمة أن ندعم إنشاء المؤسسات الوطنية. وهذا بدوره يتطلب استثمارا كافيا في الأولويات الوطنية، على النحو الذي تحدده البلدان نفسها. كما أن العمل مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أمر لا بد منه لضمان نجاح الانتقال بعد إتمام بعثات حفظ السلام.

وقد شارك بلدي في بعثات حفظ السلام منذ تفعيل هذا المفهوم في نظامنا الدولي. ونحن نفتخر بتضامنا مع البلدان والمجتمعات المضيفة في الأماكن التي نشرنا فيها رجالنا ونسائنا بالزي العسكري.

وقد شهدنا، من خلال تجاربنا، الحاجة إلى استكمال مهام حفظ السلام الأساسية بتقديم الدعم في القطاعات الاقتصادي والاجتماعي والأمني إلى المجتمعات المحلية والدول المضيفة. وتحقيقا لهذه الغاية، تؤدي المشاريع السريعة الأثر وغيرها من مشاريع البنى التحتية التي تدوم لفترة أطول من بعثات حفظ السلام دورا محوريا.

وبالتوازي مع بعثات حفظ السلام والمشاريع التابعة لها، يجب أن تتضمن بعثات حفظ السلام خططا لإعادة الإعمار. ويتطلب ذلك فهما سليما للسياق في البلدان المضيفة واعتماد سياسة لإعادة الإعمار تعطي الأولوية لاحتياجات الناس على أرض الواقع.

ومن المهم للغاية أيضا تجنب أن تترتب على بعثات حفظ السلام أي آثار سلبية على الصعد البيئي والسياسي والأمني. وفي هذا الصدد، نشيد بالعمل الذي تقوم به الأمم المتحدة للحد من البصمة البيئية لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وعلى الرغم من أن هذا الأمر يحدث في سياقات سياسية معقدة، نرى أيضا أن من الضروري الاعتراف بالآثار السياسية التي تنشأ في شكل تدخلات لا يمرر لها في الشؤون الداخلية والخارجية للدول المضيفة. وينبغي ألا تنشئ بعثات حفظ السلام قيودا سياسية طويلة الأمد تحد من استقلال البلدان المضيفة وتقوض قدرتها على إدارة التهديدات الأمنية التي تواجهها.

وبالإضافة إلى النزاعات الداخلية التي تستدعي عمليات حفظ السلام، هناك أيضا منازعات بين الدول منعت فيها قواتنا اندلاع الحروب. وتشكل بعثة حفظ السلام في أبيي مثالا معاصرا في هذا الصدد.



ففي بعثات حفظ السلام من قبيل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، تتسم عمليات الانتقال من عمليات حفظ السلام بسمّة مميزة.

ويتوقف السلام في مثل هذه الظروف على التوصل إلى حل مقبول للخلاف من جانب الطرفين. ومن الضروري تحديد وتنفيذ ترتيبات دائمة للحد من تجدد النزاعات ومن عكس مسار الإنجازات التي تحقّقها بعثات حفظ السلام. ولتحقيق ذلك، يجب على الدول المعنية أن تُظهر التزاما سياسيا وأن تبذل جهودا بحسن نية لتنفيذ التزاماتها التعاھدية.

وفي مثل هذه الظروف، نرى دورا كبيرا يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة في تنشيط أطر المعاهدات وتحفيز البلدان على الوفاء بالتزاماتها.

وتنتشر بعثات حفظ السلام أيضا في البلدان التي مرت بتجارب دمرت مؤسساتها الوطنية. ويتطلب الانتقال من بعثات حفظ السلام في هذه السياقات القيام بإعداد مناسب. وفي هذا الصدد، ينبغي إنهاء البعثات من قبيل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال دون تسرع وبطريقة سليمة.

ولكي نحافظ على الإنجازات التي حقّقناها، يجب أن ندير عمليات الانتقال باهتمام إضافي يتجاوز الفئور الظاهر في همة الجهات المانحة. ومن الضروري تقديم دعم جيد التصميم للحكومات المضيفة وقوات الأمن الوطني إلى أن تصل إلى مستوى معقول من الاستعداد لتولي المسؤولية.

وقد مكنت بعثات من قبيل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والعمليّة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وهما بعثتان مختلطتان تتسمان بتنسيق جدير بالثناء بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، من تنسيق عمليات حفظ السلام. ومن بين العديد من الفوائد الأخرى، ينبغي أن تؤدي هذه الصيغة المختلطة إلى تحقيق الانتقال السلس.

وما تعلمناه في هاتين البعثتين هو ضرورة تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق التنسيق العملي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في جميع المراحل، بما في ذلك مراحل دخول البعثات وبقيائها وخروجها. وبدون التنسيق الفعال، سنستمر حتما في مواجهة فراغ تنشب فيه النزاعات القبلية وغيرها من النزاعات التي تنال من الإنجازات التي يحققها حفظة السلام والتضحيات التي يقدمونها.

وأسباب النزاعات وعواملها لا تختفي مع انقضاء مدة ولاية بعثات حفظ السلام. وفي الغالب، تظل هذه العوامل خفية، وتتفاعل مع بعضها البعض، وتزيد من تعقيدات التحديات الأمنية.

ولذلك، لا بد من التحلي بحس عملي لإنجاح عمليات الانتقال من بعثات حفظ السلام. وينبغي أن نعترف بأن نجاح عمليات الانتقال هو نتيجة لمشاريع متوازية لحفظ السلام وبناء السلام وإعادة الإعمار. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن الاستعداد على الصعيد الوطني والمشاركة الإقليمية عنصران حاسمان.

## المرفق العاشر

## بيان البعثة الدائمة لفيجي لدى الأمم المتحدة

تهنئ فيجي أيرلندا على رئاستها للمجلس في شهر أيلول/سبتمبر. وتعرب فيجي عن امتنانها لأيرلندا لعقد هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن لتركيز الاهتمام على عمليات الانتقال في مجال حفظ السلام. فالانتقال من حفظ السلام إلى السلام المستدام هو أحد أصعب التحديات التي تواجه عمليات الأمم المتحدة للسلام.

وينطوي بناء السلام والحفاظ عليه على استثمار الوقت والموارد والجهود في معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. وهو يتطلب اتباع نهج على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها لكفالة معالجة هاتين الركيزتين على قدم المساواة.

وتأتي هذه المناقشات التي يجريها مجلس الأمن في الوقت المناسب. فهي تتزامن مع تقرير الأمين العام عن الأمم المتحدة الذي طال انتظاره في الذكرى السنوية الخامسة والسبعين وما بعدها. وقد يشير هذا التقرير إلى الكيفية التي قد ترغب بها الدول الأعضاء في المضي قدماً ببعض الاعتبارات العملية الناشئة عن المناقشة التي يُجريها المجلس اليوم بشأن عمليات الانتقال في مجال حفظ السلام.

ويتيح حفظُ السلام الوقتَ اللازم للتنمية والعمل السياسي والحيزَ اللازم لترسيخهما. وتشكل الكيفية التي تُدعم بها وتُمكن العمليات السياسية والأنشطة الإنمائية خلال مرحلة حفظ السلام جزءاً بالغ الأهمية من عمليات حفظ السلام. فإذا لم يكن حفظ السلام يوسع نطاق المشاركة السياسية ويمكن تحقيق التنمية الشاملة للجميع، فإنه لا يحقق كامل إمكاناته. ولكن كثيراً ما تحظى هذه الأهداف الأساسية بدعم ضعيف في عمليات السلام. ولا بد من تغيير ذلك. فالتركيز على ركيزة السلام والأمن فقط سيؤدي إلى نتائج عكسية في جهود بناء السلام والحفاظ عليه.

وتعترف فيجي بالإصلاحات التي أدخلت على هيكل السلام في منظومة الأمم المتحدة، والتي تهدف إلى بناء الاتساق والتكامل في منع نشوب النزاعات وبناء السلام والحفاظ عليه في جميع أنحاء العالم. ويتمثل أحد التطورات الهامة التي حدثت على مدى العقود العديدة الماضية في زيادة مرونة عمليات السلام وتكاملها.

وتكون الضغوط والقيود المفروضة على التدخلات السياسية والإنمائية في أغلب الأحيان أكثر حدة عندما تبدأ تحديداً بعثة من بعثات حفظ السلام فترة خفضها التدريجي. ويمكن أن يُفضي التسرع في عمليات الانتقال لأسباب سياسية ومالية إلى نتائج عكسية ويؤدي إلى نشوء دورة جديدة كاملة من النزاع. ويجب ألا تُهذر مكاسب السلام والتنمية باتخاذ قرارات متسعة لخفض بعثات حفظ السلام تدريجياً. ويشكل اتباع نهج منسق تنسيقاً جيداً على نطاق منظومة الأمم المتحدة نقطة انطلاق رئيسية لعمليات الانتقال. ومن المشجع أن إصلاحات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي تدعم استجابة أكثر تنسيقاً على نطاق منظومة الأمم المتحدة تحقق نتائج إيجابية، ويحتاج ذلك إلى دعم وتعزيز.

وثمة مجال واختبار هامان آخران لنجاح عمليات الانتقال، وهو مستوى الإدماج، ولا سيما إدماج المرأة في المجالين السياسي والإنمائي، وإدماجها عموماً في بناء السلام والوساطة وإدارة النزاعات.

وتود فيجي أن تسلط الضوء على ما يلي:

يؤدي مجلس الأمن دورا حاسما بالنسبة لعمليات الانتقال في مجال حفظ السلام. وينبغي أن يستند انتقال عمليات حفظ السلام إلى نقاط مرجعية جيدة التصميم بدلا من جداول زمنية. وهناك حاجة إلى التزام سياسي من المجلس لضمان عدم التسرع في عمليات الانتقال وفقا لجدول زمني سياسي. وتحتاج عمليات الانتقال الفعالة إلى نقاط مرجعية متكاملة تغطي الركائز المتعلقة بالسلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان. ولا بد للمجلس من أن يطلع على جميع المعلومات ذات الصلة من شتى مكونات منظومة الأمم المتحدة لكي يتمكن من التخطيط لعمليات انتقال أفضل في مجال حفظ السلام.

ونرحب بالتكامل الأوسع نطاقا لدور لجنة بناء السلام وعملها في دعم أنشطة بناء السلام والوساطة والحد من النزاعات، ونؤيد هذا التكامل. وينبغي أن يكون ذلك جزءا أساسيا من الأنشطة الإنمائية أيضا. فاللجنة تؤدي دورا حاسما في استكمال الجهود الرامية إلى بناء السلام والحفاظ عليه في البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع.

وينبغي لمجلس الأمن أن يعترف بالتحديات العالمية الجديدة وأن يتصدى لها، ولا سيما تغير المناخ وأثره على عمليات الانتقال في مجال حفظ السلام. فتغير المناخ يهدد للأمن، ويهدد للعمليات السياسية، ويهدد لسبل العيش والاستقرار. ولا يزال تعميم العمل المناخي في عمليات السلام وفي جميع أنشطة السلام والتنمية يشكل تحديا، ولكنه مهمة يجب التصدي لها بشكل مباشر.

وينبغي أن تقوم عمليات الانتقال في مجال حفظ السلام بتخطيط وتنسيق متكاملين في وقت مبكر يشملان جميع الأطراف المعنية، بمن فيهم النساء والأقليات في المجتمعات المعنية. وسيكون ذلك أمرا حاسما لمدى تولي البلدان المضيفة زمام أمور عمليات الانتقال والدعم ومدى تنفيذها للأولويات اللازمة لبناء السلام والحفاظ عليه. ويلزم أن يكون هناك تأييد سياسي وتولي زمام الأمور بصورة مبكرة من جانب البلدان المضيفة لتحقيق الانتقال السلس، لأنه سيتعين على البلدان المضيفة تولي المسؤولية عن معظم الثغرات التي تخلفها بعثات حفظ السلام.

ومن الضروري توفير الدعم المالي الذي يمكن التنبؤ به للنجاح في عمليات الانتقال وفي المرحلة التي تليها. فبعثات حفظ السلام تترك فجوة كبيرة عندما يتم خفضها تدريجيا. وسيكون التمويل قابلا للتنبؤ به إذا كان هناك التزام سياسي دولي بعمليات الانتقال وبالمرحلة التي تليها. وينبغي لمجلس الأمن أن يواصل مناقشة مرحلة ما بعد عمليات الانتقال لضمان وجود التزام سياسي بتقديم الدعم اللازم خلال إطار زمني أطول. فالتصدي لتجدد النزاع سيكون أكثر تكلفة بكثير.

وأخيرا، يكتسب الدعم المستمر من المنظمات دون الإقليمية والإقليمية والدولية أهمية بالغة في الأجل الطويل خلال عمليات الانتقال والمرحلة التي تليها. فالمنظمات الإقليمية لديها مصلحة في الاستقرار الوطني والإقليمي، لذا فإن مشاركتها ودعمها السياسيين المستمرين مهمان. وينبغي أن يكمل الدعم المقدم من المنظمات دون الإقليمية والإقليمية عمل منظومة الأمم المتحدة والجهات المانحة الثنائية والمنظمات المالية الدولية.

## المرفق الحادي عشر

## بيان البعثة الدائمة لألمانيا لدى الأمم المتحدة

ترحب ألمانيا بمبادرة الرئاسة الأيرلندية بعقد مناقشة مفتوحة لمجلس الأمن بشأن عمليات الانتقال في سياق إصلاح حفظ السلام والمناقشة الأوسع نطاقا بشأن هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام.

وعلى النحو الذي تبينه الأزمات العديدة التي طال أمدها والنزاعات المتكررة في جميع أنحاء العالم، فإن تحقيق السلام وتوطيد دعائمه مسعى معقد وطويل الأجل يتطلب دعما مستمرا ومتعدد الأبعاد. والأمم المتحدة، بأدواتها ووسائلها المتعددة - من عمليات حفظ السلام وبعثاتها السياسية ومبعوثيها الخاصين، إلى مبادراتها ومشاريعها في مجال بناء السلام - في وضع جيد يمكنها من تقديم الدعم الحاسم والمستمر طوال هذه العملية وتحقيق تطلعاتها إلى بناء السلام والحفاظ عليه.

وفي السياقات التي تشهد استمرار أعمال العنف، يمكن لبعثات حفظ السلام، بل ينبغي لها، أن تؤدي دورا مركزيا في تهيئة بيئة يمكن فيها تنفيذ مبادرات ومشاريع بناء الثقة، وبدء الحوار والمصالحة داخل المجتمعات. ويتطلب ذلك وضع ولاية قوية بما فيه الكفاية مع توفير عدد ملائم من حفظة السلام المجهزين تجهيزا كافيا. وعندئذ فقط يكونون قادرين - حيثما يصدر تكليف بذلك - على ضمان حماية وتمكين عمل منظمات المجتمع المدني التي تركز على معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وعلى بناء السلام. وتحتاج المنظمات التي تقودها النساء والشباب والأقليات إلى حماية واهتمام خاصين للتمكن من المساهمة في بناء مجتمع أكثر سلاما وشمولا.

ولكي تمهد بعثات حفظ السلام الطريق بنجاح لإرساء سلام مستدام، يلزم أيضا وجود عنصر سياسي قوي مزود بما يكفي من الأفراد من أجل تقديم الدعم النشط للجهات الفاعلة المحلية في مجال السلام، وإسماع أصوات المجتمعات المحلية والمجتمع المدني، وإقامة صلة وثيقة مع الأنشطة الأخرى التي تدعمها الأمم المتحدة، أي المشاريع الممولة من خلال صندوق بناء السلام. ويسلم مجلس الأمن، في بيانه الرئاسي S/PRST/2017/27، بضرورة توفير الموارد الكافية لعنصر بناء السلام في بعثات حفظ السلام وذلك لتمكين استدامة أنشطة بناء السلام.

وبالإضافة إلى ذلك، وكما أظهرت التحولات الأخيرة في السودان وهابتي وليبيريا وكوت ديفوار، من الضروري أن تكون بعثات حفظ السلام مجهزة تجهيزا جيدا ليس فقط بولاية مناسبة وعدد ملائم من الأفراد، بل أيضا بتمويل كبير للأنشطة البرنامجية لتلبية أشد الاحتياجات إلحاحا في الحالة المعنية، بما في ذلك ما يتعلق بحماية حقوق الإنسان، وإصلاح قطاع الأمن، والحوكمة الرشيدة، ويشمل ذلك دعم بناء قدرات المؤسسات المعنية بسيادة القانون في الدول المضيفة مثل الشرطة، فضلا عن العدالة والمؤسسات الإصلاحية.

ومن الأمثلة على ذلك عملية الانتقال الجارية من العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، وهي عملية تنطوي على تحديات وأدت ألمانيا دورا رئيسيا في رسم معالمها من خلال القيام بالصياغة التي تقاسمناها مع المملكة المتحدة في هذا المجلس. وشمل ذلك على حد سواء وضع الإطار المفاهيمي لعملية الانتقال هذه مع

الأطراف المعنية الرئيسية ودعمنا المستمر لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان.

وفي هذا السياق، أود أيضا أن أسلط الضوء على مفهوم مهام الاتصال في الولايات، الذي بدأ تطبيقه اعتبارا من عام 2018 حتى نهاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في عام 2020. وقد أثبتت هذه المهام أنها أداة حيوية لزيادة تعاون عملية حفظ السلام مع فريق الأمم المتحدة القطري ولتمهيد الطريق نحو الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام، وبالتالي يمكن أن تكون بمثابة مخطط لعمليات الانتقال في المستقبل.

وتذكرنا البعثات الحالية، مثل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، أو بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، أو بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أو بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، بوضوح بأن حماية المدنيين ومنع انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة من جانب أطراف النزاع لا يزالان عنصرا رئيسيا في عمليات حفظ السلام، التي بدونها تكون عملية الانتقال بنجاح إلى الوسائل والجهود الأخرى الرامية إلى إرساء سلام مستدام محكومة بالفشل. وينبغي أن تكون سلامة السكان المدنيين وأمنهم نبراسا لنا في جميع المراحل، ولا سيما في عمليات الانتقال التي تحتاج فيها ولاية بعثات حفظ السلام و "عضلاتها" إلى المتابعة بوسائل أخرى.

وينبغي التأكيد أيضا على ضرورة أن تحترم الحكومات المضيفة بالكامل التزاماتها بموجب اتفاقات مركز القوات ذات الصلة لتمكين حفظة السلام من تنفيذ ولاياتهم تنفيذًا كاملاً.

وفي حين تشكل بعثات حفظ السلام الأساس والشرط المسبق لاستعادة السلام في سياقات قطرية محددة محفوفة بصعوبات جمة، تؤدي العناصر الأخرى للهيكل الأوسع لبناء السلام دورا مختلفا ولكنه لا يقل أهمية في ضمان مسار ناجح نحو إرساء سلام دائم.

وقد نمت أهمية لجنة بناء السلام منذ إنشائها، وساعدت على وضع استراتيجيات مفصلة خاصة ببلدان معينة من أجل تحقيق السلام، وأصدرت توصيات عديدة إلى مجلس الأمن ومندوبات الأمم المتحدة الأخرى. وقد أسهمت ألمانيا، بوصفها المنسق غير الرسمي بين المجلس واللجنة خلال فترة عضويتها الأخيرة في المجلس، في تعزيز الصلة بين هاتين الركيزتين المحوريتين في هيكل بناء السلام. وتشكل دعوة رئيس اللجنة إلى تقديم الإحاطات إلى المجلس أداة هامة لزيادة تعاونهما وتركيز هذا التعاون على السياق المحدد لعمليات الانتقال.

ويؤدي صندوق بناء السلام دورا هاما في توجيه التمويل للمساعدة في دعم السلام وتوطيده في سياقات قطرية محددة. وتكمل مشاريعه العديدة لدعم السلام في جميع أنحاء العالم الجهود المبذولة للاضطلاع بعمليات انتقال ناجحة، وهي كثيرا ما تُنفَّذ في البلدان التي توجد فيها بعثات حفظ سلام جارية. وألمانيا هي الجهة المساهمة الرئيسية في صندوق بناء السلام، وهي تدعم بنشاط الجهود الرامية إلى زيادة مصادر تمويله وتنويعها نظرا للطلب المتزايد على مشاريع بناء السلام.

وفي هذا السياق، تتطلع ألمانيا إلى مواصلة المناقشات بشأن إصلاح حفظ السلام في ضوء مواصلة تكييف بعثات حفظ السلام مع السياقات الانتقالية، وكذلك الهيكل الأوسع لبناء السلام، لكي تفي الأمم المتحدة ومجلس الأمن بوعدهما بتقديم دعم شامل ومتسق ومتعدد الأبعاد للسلام.

## المرفق الثاني عشر

## بيان البعثة الدائمة لغواتيمالا لدى الأمم المتحدة

تشكر غواتيمالا وفد أيرلندا، بصفته رئيس مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر 2021، على عقد هذه المناقشة الوزارية المفتوحة بشأن عمليات الانتقال. وفي الوقت نفسه، نشكر أيضا أعضاء فريق المناقشة الموقرين على ما قدموه من عروض.

ونتفق غواتيمالا مع المعايير المذكورة في المذكرة المفاهيمية التي عممها وفد أيرلندا، التي تسلم بأن عمليات حفظ السلام هي عناصر حاسمة في هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام والحفاظ على السلام، والتي تعتبر أن هذا الهيكل يوفر الإطار لمنع اندلاع أعمال العنف وتصاعدها واستمرارها وتكرارها، وهو جسر بين النزاع والسلام المستدام.

ويعتقد غواتيمالا أن عملية الانتقال الناجح هي وجود رؤية مشتركة للسلام بين الجهات الفاعلة الوطنية ومنظومة الأمم المتحدة، فضلا عن الاتفاق على المبادئ التوجيهية ودور الأمم المتحدة في الإسهام في هذه الرؤية. وتشمل هذه الرؤية المشتركة فهما مشتركا لـ "الحالة النهائية".

وقد أثبتت التجربة أن العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة قبل إفاد البعثة السياسية الخاصة غالبا ما يؤثر في قدرة البعثة على الأداء وعلى تحقيق عملية انتقال ناجحة. فعلى وجه الخصوص، عندما تأتي البعثات السياسية الخاصة في أعقاب وجود عمليات حفظ السلام، فإنها ترث العلاقة السياسية مع السلطات الوطنية. وفي فهمنا أن العمل مع الحكومات المضيفة ينبغي أن يشمل بناء الشراكات مع المنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية التي ستشارك في تخطيط بناء السلام بعد انتهاء فترة البعثة.

ومع مراعاة أن البعثة ليست هي التي تشهد عملية الانتقال، بل وجود الأمم المتحدة بأكمله، فإن الدروس المستفادة من عمليات الانتقال الماضية أثبتت أهمية الحاجة إلى التخطيط المبكر والمرن والمتكامل، بقيادة مجلس الأمن. ولا يقل أهمية عن التخطيط المبكر ضرورة أن يقوم المجلس بتكييف عمليات الانتقال استجابة للظروف المتغيرة على أرض الواقع. ويمكن أن يساعد طلب الحصول على آخر المستجدات بشكل أكثر تواترا وتصميم ولايات قادرة على الاستجابة للتغيرات على أرض الواقع على تجنب اللحظات الخلافية داخل المجلس والجهات الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك البلد المضيف.

وفيما يتعلق بالتخطيط، يتطلب خفض التدرجي للبعثات السياسية الخاصة من الأمم المتحدة التحول من التركيز على السلام والأمن إلى التركيز على التنمية في الأجل الأطول، بما يتماشى مع إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

وفي فهمنا أن ولايات مجلس الأمن المتعلقة بعمليات السلام التابعة للأمم المتحدة ينبغي أن تتضمن منذ البداية عناصر استراتيجية خروجها، ويجب أن تكون أيضا جزءا من استراتيجية سياسية مشتركة وطويلة الأجل. وهذا يتطلب أن يكون لدى أعضاء المجلس فهم واضح لكل من الحالة على أرض الواقع، والإمكانية الحقيقية لأن تؤدي عملية السلام إلى إحداث تغيير، والمخاطر على المدى المتوسط. ومن المجدي أيضا العمل مع الجهات الفاعلة الوطنية منذ بداية البعثة، ليس فقط في مرحلة بدء وجود الأمم المتحدة، ولكن أيضا لدى وضع رؤية مشتركة لكيفية خروجها من بلد محدد.

وفي الوقت نفسه، تتوقف استدامة نجاح أي بعثة سياسية خاصة إلى حد كبير على مدى نجاح إدارة عمليات الانتقال إلى الأفرقة القطرية للأمم المتحدة. وتتطلب إدارة هذا الانتقال توخي الوضوح بشأن الاختلافات الجوهرية بين مختلف مراحل وجود الأمم المتحدة والآثار المترتبة على المشاركة السياسية وجهود بناء السلام. وتتطلب إدارة الانتقال الحفاظ على الاستمرارية في تعاون الأمم المتحدة مع السلطات الوطنية وفي أهدافها المتعلقة ببناء السلام.

وتعتقد غواتيمالا أن إطلاق الإمكانيات الكاملة للجنة بناء السلام وتعزيز دورها في مجال المشورة والدعوة يمكن أن يساعدا في نجاح استراتيجيات الانتقال. وينبغي أن تعمل الدول الأعضاء بهدف تعزيز قدرة اللجنة على تقديم المشورة إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن من أجل العمل على نطاق الولايات الحكومية والمؤسسية لبناء توافق في الآراء بشأن أولويات بناء السلام، مع العمل في الوقت نفسه على الوفاء بمقتضيات الولايات المنفصلة المنوطة بكل هيئة من الهيئات. وخلال عمليات الانتقال من البعثات السياسية الخاصة، يمكن للجنة أن تؤدي دورا مهما في الحفاظ على الدعم الدولي المقدم لبلد ما من أجل تلبية احتياجاته المستمرة في مجال بناء السلام والتنمية.

ولا يزال التنسيق الفعال لفريق الأمم المتحدة القطري استنادا إلى إعادة تنظيم المنظومة الإنمائية أحد أهم الأدوات لتقييم ركيزة التنمية. ويعني هذا التنسيق أنه يجب على الحكومات الوطنية أن تحدد الاستراتيجية لتهيئة ظروف أفضل من أجل إحراز تقدم حقيقي لتلبية احتياجات البلد بطريقة شاملة.

ويمكن لمجلس الأمن، وينبغي له، أن ينظر في كامل موارد بناء السلام المتاحة في إطار عملية الانتقال. وإن كسر أطواق العزلة داخل المنظمة وبين الدول الأعضاء هو تحد واضح، ولكن من المهم العمل انطلاقا من فكرة تنفيذ الركائز الثلاث لميثاق الأمم المتحدة بصورة مشتركة، بمعنى أنه يجب معالجة مسائل السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان بطريقة شاملة ككل.

## المرفق الثالث عشر

## بيان القائم بأعمال البعثة الدائمة لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، محمد ك. كوبا

أشكر جميع مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم المتعمقة.

ويشيد وفد بلدي بمبادرة أيرلندا فيما يتعلق بالربط بين عمليات حفظ السلام وعمليات الانتقال. وهذه المسألة قريبة من قلب إندونيسيا، باعتبارها واحدة من أكبر البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة التي مرت هي أيضا بمرحلتها الانتقالية الديمقراطية.

وفي هذا الصدد، أود أن أبرز النقاط التالية.

أولا، ضمان تأثير عمليات حفظ السلام على السكان المحليين.

ينبغي أن تكون عمليات حفظ السلام قادرة على إحداث أثر إيجابي على كل من البلدان المضيفة لها، ولا سيما المجتمعات المحلية فيها. ويكتسي ذلك أهمية خاصة عندما يشرع البلد المضيف في عملياته الانتقالية.

وينبغي أن يشمل التدريب على حفظ السلام وبناء القدرات أيضا المهارات اللغوية والمهارات الشخصية وفهم الثقافة المحلية واحترامها. ولذلك، ما فتئت إندونيسيا تدرج التدريب على التواصل مع المجتمعات المحلية بوصفه جزءا أساسيا من المرحلة السابقة للنشر بالنسبة لحفظة السلام التابعين لنا. وتعتقد إندونيسيا اعتقادا راسخا أن بناء الصلة مع المجتمع المحلي ييسر تحقيق الفعالية عموما في عمليات حفظ السلام.

وتبعاً لذلك، من الأهمية بمكان أيضا لبعثة لحفظ السلام أن تصل إلى جميع عناصر المجتمع المحلي، ولا سيما النساء والأطفال. وندعو جميع الجهات صاحبة المصلحة إلى تعزيز الشراكة بزيادة عدد النساء في قوات حفظ السلام وتدريبهن، على النحو المنصوص عليه في القرار 2538 (2020).

ثانيا، كفالة عملية انتقالية مستدامة.

تؤمن إندونيسيا، باعتبارها رابع أكبر ديمقراطية في العالم، إيماننا راسخا بتعزيز المؤسسات الديمقراطية لضمان تحقيق عملية انتقال مستدامة.

وهذا أمر مهم بصفة خاصة لضمان ألا يؤدي أي خفض تدريجي لعمليات حفظ السلام إلى ترك فراغ وتعريض المدنيين الذين يعانون منذ فترة طويلة إلى مخاطر متجددة نتيجة لعملية الانتقال.

وتعتقد إندونيسيا أن عمليات حفظ السلام يمكن أن تدعم البلدان المضيفة لها بينما تشرع هذه البلدان بإصلاحات قطاع الأمن، ولا سيما من خلال حماية المدنيين ودورات تدريب الشرطة.

ثالثا، كفالة تحقيق عملية انسحاب سلسة.

لا تزال إندونيسيا، باعتبارها مساهما رئيسيا بقوات وبأفراد شرطة، ملتزمة بضمان سلامة وأمن ورفاه حفظة السلام، بما في ذلك أثناء عملية انسحابهم.

ونشدد على أهمية ضمان الانسحاب المسؤول لعمليات حفظ السلام، بما في ذلك تسليم الأصول أو تصفيتها بسلاسة.



ونعتقد أيضا أن الحوار لا يزال أساسيا في جهودنا المشتركة لتنفيذ هذه الأطر. وقد أنشأت إندونيسيا، جنبا إلى جنب مع البرازيل ورواندا والصين، مجموعة الأصدقاء بشأن سلامة وأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، التي يمكن الاستعانة بها لمواصلة تعزيز النقاش بشأن مسألة السلامة والأمن أثناء عملية الانسحاب، وهي تشارك في رئاستها.

والأهم من ذلك أن جميع الجهات صاحبة المصلحة بحاجة أيضا إلى ضمان تسوية أي مدفوعات مالية مستحقة. وهذا يتطلب من جميع الدول الأعضاء الوفاء بتعهداتها المالية وتبرعاتها.

وفي الختام، تكرر إندونيسيا تأكيد التزامها بدعم الاضطلاع بعمليات حفظ سلام سلسلة في خضم عملية الانتقال.

وإذ نسلم بأن عملية الانتقال هي إحدى أهم الخطوات في بناء السلام، نؤكد على أهمية جميع جهات المصلحة لضمان استدامة كل أوجه التقدم حتى يتسنى للمجتمع المحلي أن ينعم بالسلام والاستقرار والتنمية.

## المرفق الرابع عشر

## بيان البعثة الدائمة لإيطاليا لدى الأمم المتحدة

تشكر إيطاليا أيرلندا، بصفتها رئيسة مجلس الأمن، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن عمليات الانتقال في سياق عمليات حفظ السلام.

وتمثل عمليات الانتقال التابعة للأمم المتحدة خطوة حاسمة في عمليات السلام لأن إدارتها يمكن أن تؤثر بشكل كبير على نتائج البعثة نفسها. وفي حين تفتح عمليات الانتقال الناجحة آفاقا لإرساء سلام مستدام، فإن حدوث اضطرابات في إغلاق بعثات حفظ السلام قد يؤدي إلى تجدد النزاع.

وعمليات الانتقال، التي تتطوي عادة على خفض التدرجي لعمليات السلام وإعادة تشكيلها، تحدث في مرحلة حاسمة: ففي الوقت الذي تكون فيه بعثات حفظ السلام بصدد الإغلاق، يميل مستوى الاهتمام بهذه البعثات إلى الانخفاض، بما في ذلك إمكانية حدوث انخفاض في الالتزامات المقدمة من جانب البلدان المساهمة. وفي بعض الأحيان، قد يُنظر إلى عمليات الانتقال على أنها مجرد تسليم للواجبات والمسؤوليات، على الرغم من أن مجلس الأمن دأب بشكل متزايد على وصفها بأنها إعادة تشكيل لوجود الأمم المتحدة في البلد المضيف، وسعى إلى العمل وفقا لذلك.

ومن أجل الإسهام في الانتقال الناجح، ينبغي أن يكون إطار استراتيجية الخروج محددا بالفعل في ولاية البعثة استنادا إلى تحليل واقعي للأهداف التي من المفترض أن تحققها البعثة. وينبغي أن يتم ذلك بالتعاون الوثيق مع حكومة البلد المضيف وبمشاركة مجدية من الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية، مع إدراك أن إجراء تحليل فعال للمظالم الوطنية الأساسية يمكن أن يساعد في الواقع على بناء ولايات انتقالية أكثر واقعية أيضا. وينبغي عدم التقليل من أهمية تولي زمام الأمور على الصعيد المحلي في ما يتعلق بعمليات الانتقال، إذ لا يمكن تحقيق السلام المستدام إلا إذا كانت المناقشات ومفاوضات السلام - فضلا عن تنفيذها - شاملة حقا وإذا أمكن لجميع شرائح المجتمع إسماع أصواتها والإسهام في تشكيل مستقبل المجتمع الذي تعيش فيه.

وينبغي أن يكون السعي المتكامل لإيجاد حلول سياسية وتحقيق الاستقرار والتنمية على المستويين الاجتماعي والاقتصادي والهدف الرئيسي للأمم المتحدة ودولها الأعضاء. والاستثمار في أنشطة التعافي الاقتصادي والتنمية وبناء السلام هو وصفة للنجاح بالنسبة لعمليات الانتقال الناجحة. وبهذه الروح، ينبغي تشجيع الممارسة التي اتبعتها مجلس الأمن مؤخرا، وهي التغير التدريجي نحو فهم أوفى لاحتياجات البلد المضيف، بغية تقديم دعم أفضل لعملية انتقال مستدامة.

وينبغي معالجة قضايا السلام والأمن باتباع نهج متكامل ومتعدد الأبعاد وشامل يغطي جميع القطاعات ذات الصلة والجهات الفاعلة المحلية والوطنية والإقليمية بغية منع نشوب النزاعات والتخفيف من حدتها.

وعلاوة على ذلك، يلزم أن يكون الجدول الزمني لعملية الانتقال مصمما خصيصا للحالة الفعلية على أرض الواقع. وقد يزيد التسرع في إغلاق البعثات من مخاطر تجدد النزاع، ولذلك ينبغي تجنبه. وتحقيقا لهذه الغاية، من الأهمية بمكان إجراء تقييم شامل ومستقل للمخاطر التي قد تنشأ عن إعادة تشكيل البعثة. ومن الضروري أيضا، عند التخطيط للتقليص التدريجي لبعثة ما، الاحتفاظ بدرجة مناسبة من المرونة. ففي حين من الضروري توخي بعض الوضوح بشأن الجدول الزمني، بالنظر إلى أن البعثة يجب أن تضع

تخطيطا لوجستيا كبيرا لنقل الموارد والأفراد، فإن وضع موعد نهائي ثابت يمكن أن يؤدي في بعض الأحيان إلى نتائج عكسية لأنه قد يشجع التقارير المفرطة في التفاؤل الواردة من البعثة ويدفع المفسدين إلى الانتظار بشكل تكتيكي حتى ذلك الوقت قبل استئناف أنشطتهم المعطلة على الأرض. وبغية التقليل من هذه المخاطر إلى أدنى حد، ينبغي قبل تحديد تاريخ نهائي ثابت وضع بعض الشروط الأساسية والموضوعية، التي يمكن في حال عدم الوفاء بها، تعليق هذا التاريخ أو تأخيره. ومن شأن هذا النهج المرن أن يوفر لمجلس الأمن نهجا محددا زمنيا لإزاء عمليات الانتقال، مع ترك الفرص مفتوحة، وفقا لطريقة أوضح، لإبطاء عمليات الانتقال التي قد تنطوي على مخاطر كبيرة في ظل الظروف المتغيرة أو إعادة تنظيم تلك العمليات أو حتى وقفها. وبذلك، لا تبدأ عمليات الانتقال إلا عندما تسمح الحالة الأمنية على أرض الواقع بذلك.

وأخيرا، فإن إدارة عملية انتقال ناجحة من حفظ السلام إلى بناء السلام تستلزم أيضا التخطيط لعمل منظم ومتكامل من جانب وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها على أرض الواقع وفقا للعلاقة الثلاثية بين السلام والشؤون الإنسانية والتنمية وتمشيا مع مبادئ ومعايير منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بعد إصلاحها.

## المرفق الخامس عشر

## بيان الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة، إيشيكاني كيمييرو

بينما نشهد زيادة في إعادة تشكيل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وخفضها تدريجيا في السنوات الأخيرة، أصبح من المهم بشكل متزايد تركيز اهتمامنا على عمليات الانتقال، وهي واحدة من أكثر الأنشطة تعقيدا بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة بأكملها.

وقد دأبت اليابان على التشديد على أهمية تقديم دعم سلس وشامل للبلدان المتأثرة بالنزاعات، بما في ذلك في مجالات منع نشوب النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. وإن العلاقة بين السلام والعمليات الإنسانية وعمليات حقوق الإنسان والعمليات الإنمائية في الأمم المتحدة هي الأساس لتحقيق انتقال ناجح نحو إرساء السلام المستدام ذاتيا.

وعلى هذه الأسس، أود أن أتطرق إلى ثلاث نقاط محددة من شأنها أن تيسر عمليات انتقال فعالة.

أولا، إن إجراء البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري تقييمات مشتركة للاحتياجات على أرض الواقع في مرحلة مبكرة هو أمر بالغ الأهمية لتحقيق الانتقال السلس، إذ يسمح لأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري بالوقوف مسبقا على ما تبقى للبعثة من تحديات ومجالات بحاجة إلى توطيد سيتم تكليفهم بمعالجتها لاحقا. وينبغي أن يتيح إجراء تحليل يستند إلى معلومات مستكملة من فريق الأمم المتحدة القطري للبعثة أن تضع تخطيطا مبكرا ومرنا ومتكاملا يستجيب للظروف المتغيرة على أرض الواقع.

ثانيا، على مستوى المقر، ينبغي لمجلس الأمن ولجنة بناء السلام أن يعملوا معا بشكل وثيق. ويمكن للمجلس أن يستفيد بشكل أفضل من الدور الاستشاري الذي تضطلع به اللجنة وصلاحياتها للدعوة إلى عقد الاجتماعات مع مجموعة واسعة من الجهات صاحبة المصلحة لحشد كل الأدوات المتاحة لدعم الانتقال الفعال. وينبغي أن تخدم المشاريع التي تنفذها وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، ولا سيما المشاريع الممولة من صندوق بناء السلام، الاحتياجات اللازمة للانتقال التي تتطلب الكثير من الجهات الفاعلة لتحقيق غرض واحد: مغادرة بعثة الأمم المتحدة بنجاح. وتقدر اليابان الدور الذي يضطلع به الصندوق، الذي يهدف إلى توجيه 35 في المائة من استثماراته إلى المشاريع التي تدعم العمليات الانتقالية.

ثالثا، تكرر اليابان تأكيد أهمية بناء المؤسسات. فالهدف النهائي لأي عملية انتقالية هو ترك البلد المضيف مزودا بالقدرة المؤسسية والإنسانية على إدارة شؤونه على نحو مستدام. وسيتطلب ذلك الدعم الكامل ليس فقط من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة، بل أيضا من المنظمات الإقليمية والجهات المانحة الثنائية. وما فتئت اليابان تدعم الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في أفريقيا من خلال النهج الجديد للسلام والاستقرار في أفريقيا الذي بدأ في مؤتمر طوكيو الدولي السابع المعني بالتنمية في أفريقيا المعقود في عام 2019، وذلك من خلال تقديم المساعدة لبناء قدرات ضباط الشرطة والمدعين العامين والقضاة وما إلى ذلك. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال، عملت اليابان مع بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرها لتدريب أكثر من 20 000 من أفراد الشرطة العاملين في الشرطة الوطنية الكونغولية.

ونحن على استعداد لمواصلة الاضطلاع بدورنا.

## المرفق السادس عشر

## بيان البعثة الدائمة للأردن لدى الأمم المتحدة

أهنئ أيرلندا على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر. وأعرب أيضاً عن امتناني العميق لأيرلندا على عقد هذه الجلسة في الوقت المناسب. وقد ولد حفظ السلام وبناء السلام اهتماماً كبيراً نتيجة للاعتراف المتزايد بأن منع نشوب النزاعات أكثر فعالية من حيث التكلفة من إدارة النزاعات.

وفي السنوات الأخيرة، شارك عدد كبير من أفراد الجيش والشرطة الأردنيين في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، مما يدل على التزام المملكة العالمي بالسلام. وقد دعمنا أيضاً مبادرات الإصلاح المتعلقة بحفظ السلام داخل الأمم المتحدة من أجل تحقيق أداء أفضل وسلامة أفضل.

ويفتخر الأردن أنه من أوائل البلدان التي أيدت مبادرة العمل من أجل حفظ السلام وقد رحبنا بالصيغة المعززة من خطة العمل من أجل حفظ السلام التي قدمها الأمين العام. ونأمل أن تؤدي مجموعة الأولويات الاستراتيجية المحددة في الصيغة المعززة من خطة العمل من أجل حفظ السلام إلى التعجيل بتنفيذ مجالات الالتزام الثمانية في السنوات المقبلة.

وبناء السلام هو عملية سياسية في جوهرها تهدف إلى منع نشوب النزاعات وتصعيدها واستمرارها وتجديدها، والأردن يسلم كذلك بأن بناء السلام يشمل مجموعة واسعة من البرامج والآليات السياسية والإنمائية والمعنية بحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، نشيد بدور لجنة بناء السلام، التي بدأت اتباع نهج شامل للمنظومة بأسرها في تشكيلاتها القطرية المخصصة.

ويكرر الأردن تأكيد أهمية تولي زمام المبادرة والقيادة على الصعيد الوطني في مجال بناء السلام، حيث يجري تقاسم المسؤولية عن الحفاظ على السلام على نطاق واسع بين الحكومة وسائر الجهات الوطنية صاحبة المصلحة، ويؤكد في هذا الصدد أهمية العمل بمبدأ الشمول من أجل ضمان تلبية احتياجات جميع شرائح المجتمع، ويعيد كذلك تأكيد المسؤولية الأساسية للحكومات والسلطات الوطنية في تحديد الأولويات والاستراتيجيات والأنشطة المنفذة للحفاظ على السلام والدفع بها وتوجيهها.

ونسلم بالدور الحاسم الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية، مثل جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي، في بناء السلام والحفاظ عليه.

وهناك حاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات طوال عملية بناء السلام، فضلاً عن ضمان تحقيق المصالحة الوطنية والمضي قدماً صوب التعافي وإعادة الإعمار والتنمية. ونشدد على أهمية التنمية الاجتماعية والاقتصادية لاستدامة السلام من خلال التنمية الاقتصادية، بما في ذلك تطوير البنى التحتية العابرة للحدود الوطنية والإقليمية، والتصنيع، وإيجاد فرص العمل، والتحديث الزراعي، وتعزيز ريادة المشاريع. وفي هذا السياق، يجب أن نسلم بأنه على الرغم من أن إدارة النزاعات أمر حتمي لتوليد الثقة والحفاظ على الثقة بين أطراف النزاع، من المهم بنفس القدر ألا نعلق في دورة إدارة النزاع لأن ذلك قد يؤدي في نهاية المطاف إلى الإحباط. ولذلك، سنركز الاهتمام على إيجاد حلول دائمة للنزاعات.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أشير إلى ضرورة تشجيع أولئك الذين يقودون الجهود في مجال بناء السلام على اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان مشاركة المرأة على قدم المساواة في عملية بناء السلام. وهناك اعتراف متزايد بدور الشباب الأساسي في السلام والأمن. ومن الأمور السارة رؤية العديد من الحالات التي تهبّ فيها الحكومات وكيانات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني وغيرها لتنفيذ القرار 2250 (2015). ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات أساسية، بما في ذلك الحواجز الهيكلية التي تحد من مشاركة الشباب وقدرتهم على التأثير في عمليات اتخاذ القرار، وعدم كفاية الاستثمار في تيسير إدماجهم وتمكينهم.

## المرفق السابع عشر

## بيان الممثلة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة، آمال مدلي

يهنئ لبنان أيرلندا على توليها رئاسة المجلس هذا الشهر وعلى برنامج العمل المتنوع والمهم، ولا سيما على تنظيم هذه المناقشة الهامة من جانب مدافع عن حفظ السلام مثل أيرلندا. ونشكر أيضا الهند على رئاستها المثمرة خلال شهر آب/أغسطس.

إن عمليات حفظ السلام لا غنى عنها لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى التخفيف من حدة الأزمات الإقليمية والحفاظ على السلام وتجنب النزاع من خلال تخفيف حدة التوتر. وتمثل عمليات حفظ السلام عنصرا مهما من عناصر الوقاية من خلال عملها على منع الانزلاق إلى النزاع والتركيز على بناء السلام والحفاظ عليه.

ومهما بلغت أهمية الحفاظ على السلام، فإن دور عمليات حفظ السلام في إنهاء النزاع والعنف وفي الانتقال إلى بيئة سلمية ومستدامة لا يقل أهمية عن إتاحة إمكانية إنهاء هذه العمليات مع الحفاظ على البيئات السلمية على المدى الطويل. ويمكن لعمليات الانتقال هذه أن تساعد في تجنب الانزلاق إلى نزاع آخر، وأن تحافظ على المكاسب التي تحققت في مجال تسوية النزاعات وإدارة النزاعات، وأن تمهد الطريق لسلام دائم.

وهنا، يود لبنان، بوصفه بلدا مستضيفا لواحدة من أقدم عمليات حفظ السلام، أن يؤكد على أهمية أولويات إصلاح عمليات حفظ السلام التي تجسدت في مبادرة الصيغة المعززة من خطة العمل من أجل حفظ السلام التي أطلقها الأمين العام. وتشمل هذه الأولويات اتخاذ إجراءات متسقة في إطار استراتيجية سياسية شاملة، وضمان سلامة وأمن حفظة السلام، وتطبيق منظور جنساني في أنشطة حفظ السلام، وكلها عناصر أساسية لنجاح عمليات الانتقال.

وهناك عنصر أساسي ينبغي التشديد عليه لإنجاح عمليات الانتقال وجعلها أكثر أمانا للبلدان المضيفة وحفظة السلام أيضا. فالتعاون والتنسيق الوثيقان مع الأجهزة العسكرية في البلد المضيف التي تعمل جنبا إلى جنب مع حفظة السلام أمران لا غنى عنهما لجعل عمليات الانتقال أكثر سلاسة واستدامة.

وتنسيق قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان مع الجيش اللبناني مثال على هذا التعاون الذي سيجعل الانتقال أسهل وأكثر فعالية عندما يحين الوقت. ونحن نشجع عمليات حفظ السلام على زيادة الاستثمار في التنسيق وبرامج التعاون والاتصال مع البلدان المضيفة ومع جيوشها ومجتمعاتها المضيفة من أجل عمليات انتقال ناجحة أيضا. وعلاوة على ذلك، فإن الاعتماد على التجارب السابقة في إغلاق البعثات أمر أساسي.

والدروس المستفادة من عمليات الانتقال أساسية لضمان نجاح عمليات خفض التدرجي والخروج المقرر للسنوات المقبلة فيما يتعلق ببعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام القائمة منذ زمن بعيد.

ومن المهم الاعتراف بضرورة توفير الموارد الكافية لعناصر بناء السلام في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك خلال عمليات الانتقال وعمليات خفض التدرجي للبعثات. وعلينا أن نشجع الحلول السياسية بوصفها جزءا لا يتجزأ من عمليات الانتقال، مع مراعاة ضرورة أن يكون لولايات حفظ السلام أهداف وغايات محددة بوضوح. وعلاوة على ذلك، من المهم تكرار مدى أهمية تعزيز التعاون والشركة بين البلدان المضيفة ومختلف كيانات الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة والمنظمات الإقليمية والشركاء الآخرين.

وفي حين تبقى المسؤولية الأساسية في يد الحكومات والسلطات الوطنية فيما يتعلق بتحديد الأولويات والاستراتيجيات والأنشطة المنقّدة للحفاظ على السلام والدفع بها وتوجيهها، فإن ضمان مشاركة جميع شرائح المجتمع مشاركة كاملة وفعالة هو عنصر أساسي في النهوض بعمليات وأهداف بناء السلام على الصعيد الوطني سعياً لضمان أخذ احتياجاتها في الاعتبار.

وقد دأب لبنان، بوصفه عضواً في لجنة بناء السلام، إلى الدعوة إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز حقوق الإنسان، وتحسين الإدماج. وقد أيد لبنان الجهود المتزايدة التي تبذلها اللجنة لتعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تمثيلاً مع الاستراتيجية الجنسانية للجنة. ويمكن للمرأة أن تؤدي دوراً مهماً بوصفها محركاً وداعية لبناء السلام والحفاظ عليه، وينبغي ألا تُستبعد من عملية الانتقال، لأنها عنصر مهم لصنع السلام.

وواصل لبنان أيضاً دعم الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن ودعوة لجنة بناء السلام إلى زيادة إشراك ممثلي الشباب في التحالفات والشراكات الهادفة إلى دعم مبادرات وعمليات بناء السلام. وشددنا أيضاً على أهمية مكافحة تغير المناخ وحماية البيئة من أجل السلام والأمن. ولبنان، بوصفه بلداً شهد أهوال الحرب، يعرف قيمة السلام وأهمية اتباع نهج متكامل لتحقيق سلام طويل الأمد.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتنان لبنان لجميع البلدان المساهمة بقوات في اليونيفيل على جهودها في الإسهام في استقرار لبنان. وأود أيضاً أن أشكر جميع أعضاء مجلس الأمن على دعمهم لليونيفيل وعلى اتخاذهم تدابير استثنائية لمساعدة لبنان خلال هذه الصعوبات غير المسبوقة التي يواجهها، ونحن نقدر كل الجهود التي يبذلها العديد من أصدقاء لبنان في هذا المجلس لمساعدة لبنان على الحفاظ على أمنه واستقراره.

وقد أذن المجلس لليونيفيل في قراره 2539 (2020) باتخاذ تدابير خاصة لمساعدة السلطات اللبنانية في أعقاب انفجار مرفأ بيروت في 4 آب/أغسطس 2020 على التعامل مع الدمار الذي حل ببيروت. وكان هذا الجهد الجدير بالثناء والتقدير حاضراً أيضاً الشهر الماضي في القرار 2591 (2021) عندما أذن هذا المجلس لليونيفيل باتخاذ تدابير مؤقتة وخاصة لدعم ومساعدة الجيش اللبناني في توفير ما يتصل بذلك من مواد غير فتاكة إضافية ودعم لوجستي إضافي، بسبب الأزمة الاقتصادية التي يواجهها لبنان.

ولبنان ممتن للغاية لقيادة اليونيفيل وموظفيها على تقانيمهم الدؤوب، ويشيد بالتعاون القوي والمطرد القائم بين اليونيفيل والجيش اللبناني. ويكرر لبنان التزامه الكامل بتنفيذ قرار مجلس الأمن 1701 (2006) بالكامل وبصون سلامة وأمن أفراد اليونيفيل.



## المرفق الثامن عشر

## بيان الممثل الدائم لليختنشتاين لدى الأمم المتحدة، كريستيان فينافيزر

أشكر الرئيسة على إتاحة الفرصة لمعالجة هذا الموضوع المهم. وفي تعليقاتنا الموجزة، تود ليختنشتاين أن تبرز الدور الذي يمكن أن يؤديه المجلس جنباً إلى جنب مع الشركاء للإسهام في عمليات انتقال مستدامة. وينبغي للمجلس، في الأساس، ألا ينظر إلى عمليات الانتقال على أنها موعد نهائي أو مجموعة من المواعيد النهائية التي يتعين المغادرة بحلولها، بل أن ينظر إليها بوصفها جزءاً من دورة حياة أي عملية. وينبغي أن تسهم عملية الانتقال في تحقيق السلام المستدام، ولا سيما من خلال تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة بشأن "السلام والعدالة والمؤسسات القوية". وعلى هذا النحو، فإن العديد من أهم القرارات ذات الصلة بعمليات الانتقال يجب أن تتخذ قبل وقت كاف؛ فلا يمكن تحقيق السلام المستدام والدائم إلا من خلال التخطيط الحكيم والطويل الأجل. وفي هذا الشأن، تشجع ليختنشتاين على اتباع نهج "متعدد الجهات صاحبة المصلحة" أو نهج "إشراك المجتمع بأسره"، يكمل التعاون الوثيق مع الحكومة الوطنية، بمشاركة مجدية من المجتمع المدني والفئات الممثلة تمثيلاً ناقصاً، حسب الاقتضاء، أي الأقليات والنساء والشباب والشعوب الأصلية. وبذلك، يمكن جعل عمليات الانتقال في مجال حفظ السلام تستجيب للضحايا والضغط الحقيقية، مما يجعل مكاسبها أكثر استدامة - بدلاً من أن تكون مقيدة بالخطط النظرية المنصوص عليها في وثائق الأمم المتحدة.

ومن القرارات الرئيسية التي يمكن أن يتخذها مجلس الأمن مسبقاً لوضع الأساس للسلام المستدام أن يدرج بشكل منهجي عناصر واضحة لحقوق الإنسان وسيادة القانون في جميع عمليات السلام. وكثيراً ما تعرّض حالات النزاع المسلح التمتع بحقوق الإنسان للخطر، ولكن في الوقت نفسه، يمكن أن تؤدي انتهاكات حقوق الإنسان إلى إطلاق شرارة التوترات أو النزاعات الجارية أو إنكفاء نيرانها. ومن خلال الالتزام بحماية حقوق الإنسان، ومن خلال تعزيز أو إيجاد سبل قانونية للمساءلة والعدالة في ما يتعلق بهذه الانتهاكات، يهيئ عنصر حقوق الإنسان وسيادة القانون الظروف التمكينية للسلام المستدام حتى بعد انتهاء عملية حفظ السلام، وبذلك ييسر عملية الانتقال من عملية حفظ السلام. وفي الظروف الراهنة، فإن التباين الواسع في الولايات بين مختلف عمليات السلام أمر يثير القلق. وبغية التصدي بفعالية أكبر لانتهاكات حقوق الإنسان كجزء من ولاية المجلس المتعلقة بالسلام والأمن، يجب على مجلس الأمن أيضاً أن ينسق بشكل أفضل مع آلية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، ولا سيما مع مجلس حقوق الإنسان والمعينين من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

وينبغي للمجلس أيضاً أن يوسع نطاق التعاون مع لجنة بناء السلام، وهي الهيئة المصممة خصيصاً لمعالجة ديناميات ما بعد النزاع. ويمكن لمجلس الأمن أن يسهم بشكل بقاء في عمل اللجنة، وخاصة المساعدة في إعادة تقييم المعايير اللازمة لإنشاء التشكيلات، وأن ينظر في الكيفية التي يمكن بها أن يساعد إنشاؤها عملية الانتقال. ويمكن النظر في عقد اجتماعات أكثر انتظاماً أو أكثر رسمية بين رؤساء تشكيلات لجنة بناء السلام وأعضاء المجلس بشأن الحالات القطرية، حيثما ينطبق ذلك، استناداً إلى الحوارات التفاعلية غير الرسمية السنوية السابقة. وتمشيا مع ضرورة التأكيد على سيادة القانون، ينبغي أن يكون للمجلس مصلحة أيضاً في إدخال عنصر واضح للعدالة والمساءلة في عمل لجنة بناء السلام. وهذا أمر مهم أيضاً في ضوء معايير السلام المستدام الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولا سيما تلك الواردة في الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة. وإن تحقيق الهدف 16 أمر بالغ الأهمية لكل من ولايات المجلس ولجنة بناء السلام، ولا سيما في حالات عمليات الانتقال، حيث التمسك بالسلام والعدالة يجب أن يكون محور التركيز.

## المرفق التاسع عشر

## بيان الممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة، سيد محمد هاسرين آبيد

تقدر ماليزيا عقد هذه المناقشة المفتوحة التي تتيح للدول غير الأعضاء في المجلس، ولا سيما البلدان المساهمة بقوات، أن تتبادل وجهات نظرها بشأن سبل الإسهام في عملية انتقال في مجال حفظ السلام تتسم بالاستدامة وقابلية الاستمرار.

ولدى ماليزيا وجهة نظر قوية مفادها أننا بحاجة إلى مواصلة تحسين الانتقال بين عمليتي حفظ السلام وبناء السلام حتى يتسنى التخطيط لها وإدارتها بطريقة استباقية ومتكاملة واستشرافية. وتعتقد ماليزيا أن السلام المستدام لن يكون ممكناً إلا إذا روعي في التخطيط للانتقال الطابع الفريد للبلد المضيف. وسيتعين مراعاة آراء وتوقعات المجتمع المحلي. وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان أن تكون المشاركة القوية مع الجهات الوطنية المعنية صاحبة المصلحة جزءاً من عملية انتقال شاملة يتم تولي زمامها على الصعيد الوطني. ويمكن لهذه المشاركة أن تستند إلى الأساس الذي تم وضعه في مرحلة حفظ السلام، بما في ذلك مع المجتمع المدني والنساء والشباب والأقليات.

وتعتقد ماليزيا كذلك أنه من المهم أن تفهم عملية الانتقال تماماً احتياجات البلد المضيف فيما يتعلق بجهود بناء قدرات مؤسساته الوطنية. ونؤيد تأييداً كاملاً الاستراتيجيات الرامية إلى تهيئة حكم فعال يجب أن يكون قائماً ومهيأ لإدارة البلد نحو مرحلة ما بعد النزاع. وتدعو المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم القوي، بما في ذلك البلدان المجاورة والمنظمات الإقليمية، لمساعدة البلد المضيف في جهوده الرامية إلى بناء القدرات من أجل ضمان سلام دائم ومستدام في روح من الشراكة الفعالة على المستوى الوطني وعلى نطاق المنظومة.

وتعتقد ماليزيا أيضاً أنه يتعين على بعثات حفظ السلام والجهات صاحبة المصلحة مواصلة العمل مع بعضها البعض لتحديد أفضل السبل لتيسير تنفيذ الولاية ومنع تكرار النزاع. وينبغي أن تشمل جهود الحفاظ على السلام أيضاً جميع الركائز الثلاث التي تقوم عليها مشاركة الأمم المتحدة في جميع مراحل النزاع وبجميع أبعاده. ومن الأهمية بمكان أيضاً أن تكون زيادة الاتصال بالميدان والتنسيق مع أسرة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً، بما في ذلك فريق الأمم المتحدة القطري، جزءاً من عملية المشاركة. ويجب تعزيز هذا الاتصال والتنسيق لدى التقدم نحو إرساء السلام ونحو إيجاد فرص جديدة لتحقيق التنمية في البلد المضيف، بما في ذلك في مجال تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وأخيراً، تود ماليزيا أيضاً أن تؤكد على أهمية التنسيق الوثيق بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام في التخطيط للانتقال. وسيستفيد المجلس من المساهمات القيمة التي يقدمها أعضاء اللجنة، التي تضم أيضاً البلدان الأعضاء من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، كما سيستفيد من تواصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع المنظمات المالية الدولية.

وختاماً، تؤكد ماليزيا من جديد، بوصفها بلداً مساهماً بقوات، استعدادها ودعمها للعمل مع أصحاب المصلحة والشركاء المعنيين في مواصلة تحسين ممارستنا المتمثلة في تكليف وإدارة عمليات الانتقال في مجال حفظ السلام.

## بيان البعثة الدائمة لمالطة لدى الأمم المتحدة

تشكر مالطة أيرلندا على قيامها خلال توليها الرئاسة بتنظيم هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى بشأن أولوية حاسمة تهدف إلى الاستجابة على نحو أكثر اتساقاً وفعالية للاحتياجات المتغيرة على أرض الواقع خلال عملية الانتقال. ونشكر الأمين العام أيضاً على إحاطته الشاملة، وإيلين جونسون سيرليف، الرئيسة السابقة لليبيريا، على وجودها معنا اليوم لإطلاعنا على خبرات بلدها ورؤاه القيمة.

وتشدد مالطة على الواقع المتعدد الجوانب لعمليات حفظ السلام والدور الذي تؤديه في استدامة السلام وتهيئة المجال لبناء السلام بغية تحقيق سلام دائم ومستدام. ومن الأهمية بمكان ألا يدخر أي جهد للتأكد من إدارة عمليات الانتقال بطريقة منظمة حتى لا يتم عكس مسار المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في هذه المرحلة الدقيقة.

ويضطلع مجلس الأمن بدور حيوي في ضمان بناء السلام بفعالية، بسبل منها عمليات حفظ السلام. وهذا ينطبق أيضاً على مركزية عمليات الانتقال والعملية التي يتم بها ذلك. وعلى النحو المبين أيضاً في البيان الرئاسي [S/PRST/2017/27](#)، فإن المجلس مسؤول عن ضمان الكيفية التي تستعد بها منظومة الأمم المتحدة لعمليات الانتقال بما يتماشى مع الحالة السائدة على أرض الواقع، وأيضاً عن ضمان إنجاز عملية انتقال يتم تولي زمامها على الصعيد الوطني. ويكتسي المجلس أيضاً أهمية محورية في توفير التوجيه اللازم بشأن كيفية تكيف عمليات الأمم المتحدة مع الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي الأوسع نطاقاً على أرض الواقع والاستعداد للتحديات التي يمكن أن تصاحب عمليات الانتقال في مجال حفظ السلام.

وبالنظر إلى الطريقة التي تطورت بها ولايات حفظ السلام، يظل من المهم أن تصاغ هذه الولايات على نحو يعكس الحاجة إلى المرونة في مواجهة الأوضاع الأمنية المتغيرة. ويتعين أيضاً أن تكفل الولايات إتاحة ما يكفي من الموارد والقدرات من أجل بذل جهود فعالة في مجالي حفظ السلام وبناء السلام. وتتطلب تهيئة الظروف التي يمكن أن تقضي إلى السلام المستدام تخطيطاً دقيقاً وأهدافاً واضحة منذ البداية، بالاقتران مع تولي زمام الأمور على الصعيد الوطني والشراقات التي من شأنها أن تقضي إلى انتقال مستدام. ولا يزال وضع ولايات واضحة لحفظ السلام والتركيز المبكر على القدرات الوطنية واتباع نهج متكامل من جانب الأمم المتحدة أمراً بالغ الأهمية.

وتكرر مالطة أيضاً التأكيد على أن حماية المدنيين ينبغي أن تظل أولوية في جميع المجالات وأن تؤخذ في الاعتبار في كل خطوة من خطوات التخطيط لعملية الانتقال وتنفيذها. ومن الضروري ألا تعرض أي عملية انتقال المدنيين لمخاطر إضافية، وأن تتخذ جميع التدابير للتصدي لهذا التهديد وحماية حقوق الإنسان. ونؤكد أيضاً على أنه يجب على المرأة أن تشارك مشاركة كاملة ومتساوية وذات مغزى في عمليات الانتقال هذه، جنباً إلى جنب مع الشباب والمجتمع المدني.

وسيعني التقليل الأخير لعدد من البعثات، بالاقتران مع الواقع السياسي المتغير، أن عمليات الانتقال ستظل أولوية بالنسبة للمجلس. وعلينا أن نستند إلى الدروس المستفادة من هذه التجارب في المستقبل، وذلك في ما يتعلق بجملة أمور منها أهمية اتباع نهج متكامل واسع النطاق للأمم المتحدة إزاء عمليات الانتقال وإدراج جميع أبعاد حفظ السلام وبناء السلام في إنشاء الولايات. ووجدها المشاركة المستدامة من جانب الأمم المتحدة يمكنها ضمان إمكانية إنجاز وإدامة المهمة الطويلة المرتبطة ببناء السلام الفعال.

## المرفق الحادي والعشرون

### بيان البعثة الدائمة للمغرب لدى الأمم المتحدة

أود أن أهنئ أيرلندا بحرارة على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر وأن أعرب عن خالص امتناننا لعقد هذه الجلسة بشأن عمليات الانتقال في مجال حفظ السلام.

وفي السنوات الأخيرة، أتاحت الجهود المبذولة على نطاق الأمم المتحدة والتركيز المستمر على هذا الموضوع إعادة تشكيل كبيرة لعملية الانتقال في مجال حفظ السلام، مما أدى إلى نتائج مشجعة من حيث الفعالية.

وبغية الاستعداد بشكل أفضل للموجة المقبلة من عمليات الانتقال، نعتقد أن من الأهمية بمكان أن نبقي المناقشة مستمرة، بسبل منها استخلاص الدروس اللازمة وتحديد أفضل الممارسات ذات الصلة انطلاقاً من التجارب.

ويكتسي وضع رؤية مشتركة من جانب البلد المضيف والجهات الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة أهمية أساسية، لأنه يساعد على تحديد دور ومساهمة كل من الجهات صاحبة المصلحة في العملية، من أجل تحقيق النتيجة المتوقعة التي تحددها الأطراف.

ويضطلع مجلس الأمن بدور مركزي واستراتيجي وسياسي في هذا الإطار، نظراً لمسؤوليته في بدء عملية الانتقال والإشراف عليها. وفي هذا السياق، ولتعزيز كفاءة عملية الانتقال في ما يتعلق بضمان توطيد مكاسب حفظ السلام، ينبغي للمجلس أن يقوم بما يلي:

- الاستناد في استراتيجيات الخروج إلى نقاط مرجعية محددة بوضوح وقابلة للقياس تتماشى مع احتياجات البلد المضيف وأولوياته وسياقه. فوضع تدابير موجهة نحو تحقيق النتائج وأهداف مرتبطة بظروف البلد لا يساعد فقط على اتخاذ القرارات بشأن خفض التدرجي، بل يوفر أيضاً توجيهها واضحاً ييسر المشاركة السياسية الوطنية ويشجع على تولي زمام التحولات التشغيلية على الصعيد الوطني؛
- ضمان التركيز المتوازن على عمليات الانتقال الأمنية والمدنية وفرض المساواة لضمان التقدم في كلا القطاعين. فغالباً ما يركز الانتقال بشكل أكبر على الإصلاحات الأمنية، في حين أن تهيئة الظروف اللازمة للتعافي الاقتصادي والاجتماعي لا تقل أهمية؛
- الحفاظ على الزخم والحضور والمشاركة السياسية الرفيعة المستوى من خلال تعزيز التنسيق مع الجهات الفاعلة الأخرى داخل الأمم المتحدة، ولا سيما لجنة بناء السلام. فالقيمة المضافة للجنة بناء السلام لا تكمن في مشاطرة تحليلها بشأن التشكيلات القطرية المخصصة فحسب، بل أيضاً في جهودها الكبيرة الرامية إلى دعم الانتقال السياسي، فضلاً عن إسهامها في تمويل عملية الانتقال عن طريق تعبئة الموارد اللازمة لدعم برامج بناء السلام، وذلك من خلال صندوق بناء السلام بشكل أساسي.

ويتطلب تحقيق السلام المستدام نهجا شاملا يشمل البرامج السياسية والإنسانية وبرامج حقوق الإنسان من أجل تعزيز التنمية المستدامة، والقضاء على الفقر، وسيادة القانون.

ويتطلب الانتقال، باعتباره خطوة حاسمة في استمرارية السلام، تخطيطا كافيا وشراكات قوية مع الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، من قبيل البنك الدولي، ووكالات التنمية الثنائية المسؤولة عن التعافي الاقتصادي.

وبدلا من التخطيط للانتقال بوصفه تسليما للولايات، ينبغي التخطيط له بوصفه استجابة شاملة ومتكاملة وتعاونية طويلة الأجل للظروف المحددة في كل بلد تتطلب تنسيقا ودعما متواصلين، ولا سيما في البيئات التي تتسم بعدم الاستقرار وعدم اليقين.

## المرفق الثاني والعشرون

## بيان الممثل الدائم لنيبال لدى الأمم المتحدة، أمريت باهادور راي

في البداية، أعرب عن خالص تقديري لحكومة أيرلندا على تنظيمها هذه المناقشة المفتوحة، في إطار رئاستها لمجلس الأمن، بشأن المسألة المهمة المتمثلة في انتقال عمليات حفظ السلام. وأود أيضاً أن أشيد بمقدمي الإحاطات، بمن فيهم الأمين العام، ورئيسة ليبيريا السابقة، وممثلو المجتمعات المدنية، على إحاطاتهم الثاقبة.

وقد ظلت عمليات حفظ السلام، بما في ذلك البعثات السياسية الخاصة، بعض الأدوات الأكثر قيمة المتاحة للأمم المتحدة لتعزيز وصون السلام والأمن العالميين. بيد أن حفظ السلام مهمة مؤقتة، والانتقال أمر لا مفر منه. والواقع أن حفظ السلام ليس سوى مقتطف في سلسلة الانتقال من النزاع إلى السلام. ووفقاً لذلك، ينبغي ألا يقتصر حفظ السلام على السعي إلى حفظ السلام، بل أن يبني أيضاً سلاماً دائماً مستداماً وأن يحافظ عليه.

ويجب أن تبدأ جميع عمليات حفظ السلام مع وضع تصور لنهاية عملية الانتقال. وأمامنا العديد من الأمثلة على نجاح وفشل عمليات الانتقال. ويجب أن نتعلم من الأخطاء وأن نستفيد من قصص النجاح. ويجب أن تشمل عمليات حفظ السلام سمات بناء السلام منذ البداية، ويجب أن يكون الانتقال سلساً وتدرجياً ليكون مستداماً ولئلا تحدث انتكاسة إلى النزاع مجدداً.

وينبغي إدماج عناصر التحول الاجتماعي والاقتصادي في عمليات السلام منذ البداية. وفي هذا الصدد، فإن مفهوم النهج الذي يشمل الأمم المتحدة بأسرها ومواصلة الجهود لتعزيز المؤسسات أماناً حاسماً. وعلى الرغم من أن العديد من الاستراتيجيات الجيدة وضعت بنّية حسنة، فإنها كانت ضحية لأزمة في الميزانية؛ وقد طغت الدوافع السياسية على العمليات المتأنية والمدروسة جيداً. ويجب أن يكون المجلس مجعماً على اتخاذ قرار الحفاظ على سنوات من العمل الشاق والتضحيات. وإن وحدة المجلس، المدعومة بالتزام مالي كافٍ، شرط أساسي لنجاح بعثات السلام. وينبغي تنفيذ عمليات انتقال بعثات الأمم المتحدة بطريقة متكاملة ومتسقة ومستدامة مع التركيز بنفس القدر على جميع الركائز الثلاث - السلام والأمن، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان.

ومشاركة الحكومة المضيفة على المستويين الاستراتيجي والتنفيذي، والتعاون مع المجتمع المحلي على المستوى التكتيكي منذ البداية، هما، من بين أمور أخرى، جسر نحو تحقيق الانتقال الناجح. وهذا لا ييسر فقط تولي الدولة المضيفة زمام الأمور، بل يؤدي أيضاً إلى تسوية النزاعات وبناء المؤسسات.

وينبغي لإدارة البعثات وتخطيطها، في سياق عمليات الانتقال، أن تنظر في مستوى المشاركة السياسية، وفي إجراء تقييم للمخاطر التي تنطوي عليها المسببات المحتملة للنزاعات، وفي توافر الموارد اللازمة لدعم السلطات الوطنية التي تقود السياسات التي يتم تولي زمامها على الصعيد الوطني. ويجب التحسب للخفض التدريجي لبعثات السلام أو انسحابها من خلال تعزيز الحكومات الوطنية، التي يمكنها النهوض بسياساتها وبرامجها بطريقة تشاركية وشاملة وشفافة. وينبغي أن ينطوي الانتقال السلس إلى السلام المستدام انطلاقاً من سياق ما بعد النزاع على الاعتبارات التالية.

أولاً، الحكومات الوطنية هي الجهات الفاعلة الرئيسية في جهود بناء السلام والحفاظ على السلام. وينبغي ألا تكون القيادة الوطنية مقبولة لدى الشعب فحسب، بل أن تكون قادرة أيضاً على معالجة المظالم والمصالحة وإعادة بناء المجتمعات في مرحلة ما بعد النزاع. وبهذا المعنى، فإن تعزيز قدراتها أمر بالغ الأهمية. وعلاوة على ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة والشركاء في التنمية، أن يدعم السياسات والبرامج والاحتياجات المحددة للحكومات الوطنية. وينبغي أن نكون حذرين من أن فشل الحكومة الوطنية يعادل خسارة المكاسب الاستراتيجية التي تحققت خلال فترة الدعم الدولي الطويلة عن طريق عمليات السلام.

وثانياً، لكي يستمر تولي زمام الأمور على الصعيد الوطني، ينبغي للحكومات الوطنية أن تكون شاملة وشفافة وتشاركية في عملية بناء الدولة. وينبغي إشراك النساء والأطفال والشباب، إلى جانب الأقليات الإثنية والدينية واللغوية، في هيكل الحكم الوطني. وينبغي إعطاء الأولوية لنزع سلاح الخصوم السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمعات ومصالحتهم. وينبغي أن تستمر الشراكة بين الحكومات الوطنية والمنظمات الإقليمية والأمم المتحدة. وتضطلع الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام والفئات الشابة، فضلاً عن الناشطين في مجال حقوق الإنسان والأخصائيين الاجتماعيين، بدور مهم، بوصف كل منها عاملاً من عوامل التغيير الإيجابي. ومما يحظى بنفس القدر من الأهمية الانتخابات النزيهة، والعدالة الجنائية والانتقالية، وسيادة القانون لكي تتمكن الحكومة من معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات.

وثالثاً، نحن بحاجة إلى تمويل كاف وقابل للتنبؤ ومستدام لبناء السلام، بما في ذلك في عملية الانتقال. وكثيراً ما تبين أن الفقر والاستبعاد وانعدام المساواة والظلم وانتهاك حقوق الإنسان هي العوامل المسببة للنزاعات. وعلينا أن نعالج تلك المشاكل من أجل الحفاظ على السلام في أي مجتمع. وسقف الاحتياجات عالٍ. وقد تكون صناديق بناء السلام وحدها غير كافية لدعم الاحتياجات المتنوعة للبلدان. ولذلك، فإن تقديم الدعم من الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية ودوائر الأعمال أمر مرغوب فيه. وإن استمرار اهتمام المجتمع الدولي والمنظمات الدولية أمر أساسي لكي تنجح البلدان في الانتقال بنجاح إلى السلام.

وتشيد نيبال بدور لجنة بناء السلام في تعزيز أوجه التآزر في ما بين الأمم المتحدة والوكالات الدولية والإقليمية والحكومات الوطنية لتحقيق السلام المستدام.

وفي الختام، فإن انتقال البعثات هو نتيجة لعملياتنا الطويلة والمستمرة في مجال السلام في المناطق المتأثرة بالنزاعات. ويجب أن نعزز شراكتنا الجماعية لتعزيز تولي الأمور على الصعيد الوطني وتعزيز الحكم الوطني الشامل والقائم على المشاركة بغية منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام المستدام.

## المرفق الثالث والعشرون

## بيان البعثة الدائمة لباكستان لدى الأمم المتحدة

أود أن أعظم هذه الفرصة لأهنئ الرئيسة على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. واسمحوا لي أيضا أن أشيد بقرار أيرلندا اختيار بند جدول الأعمال المعنون "عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام" لعقد هذه المناقشة الرفيعة المستوى بشأن عمليات الانتقال. وتكتسي المناقشة قيمة خاصة بالنسبة لوفد بلدي، نظرا لمركز باكستان الطويل الأمد كدولة مساهمة بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وكعضو مؤسس للجنة بناء السلام.

وإدارة عمليات الانتقال في مجال حفظ السلام عنصر أساسي يحدد نجاح الهيكل الحديث للسلام والأمن. فالانتقال السلس، على سبيل المثال، من بعثة لحفظ السلام إلى فريق قطري تابع للأمم المتحدة، يتوقف على قدرة منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك قدرة أجهزة الأمم المتحدة وكياناتها الرئيسية في المقر، على الاستجابة لديناميات التهديد المتغيرة باستمرار في الميدان. ومن العناصر الرئيسية في هذه الاستجابة القدرة على القيام، في وقت مبكر من عمر بعثة حفظ السلام، باتخاذ مبادرات لبناء السلام محددة السياق. ويساعد الاضطلاع في مرحلة مبكرة بكل من الدبلوماسية الوقائية وأنشطة بناء السلام المصممة خصيصا على التخفيف من مخاطر نشوب النزاع أو استمراره أو العودة إليه. وعلى حد تعبير الأمين العام: "بدلا من الاستجابة للأزمات، نحتاج إلى الاستثمار بشكل أكبر بكثير في الوقاية". وانطلاقا من هذه الاعتبارات اقترحت باكستان تخصيص نسبة مئوية معينة من ميزانية حفظ السلام لأنشطة بناء السلام، ولا سيما خلال مرحلة الخفض التدريجي لبعثة حفظ السلام.

ومجلس الأمن، بصلاحيته في مجال تحديد ولايات حفظ السلام، يضطلع بالدور الرئيسي في وضع إطار قوي للانتقال يقوم على تحليل متماسك وشامل للأسباب الجذرية للنزاع. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على النقاط الثلاث التالية:

- أولا، ينبغي إشراك السلطات المضيفة منذ البداية مع تصميم استراتيجيات الانتقال في البيئات الهشة. ويجب أن يظل تولي زمام الأمور على الصعيد الوطني أساسيا لأي عملية انتقال على امتداد سلسلة السلام - ابتداء من نشر بعثة حفظ السلام أو البعثة السياسية وحتى الانسحاب أو إعادة التشكيل. ولا يمكن فرض السلام المستدام في بلد متأثر بالنزاع من الخارج، بل يجب أن يكون متجذرا في البلد. وينبغي أن يكون الهدف من أي دعم دولي، بما في ذلك المساعدة في بناء القدرات، هو استكمال أولويات بناء السلام المحددة وطنيا.
- ثانيا، قد تحتاج البلدان في طور التعافي بعد انتهاء النزاع إلى الدعم في تعزيز المصالحة بين المجتمعات المحلية، والمساعدة في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والتنمية المستدامة. وينبغي لكيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك عمليات السلام والبعثات السياسية والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، أن تسهم في هذه المساعي بغية مساعدة السلطات الوطنية في توزيع ثمار السلام على جميع شرائح المجتمع. وتوفر تهيئة الفرص الاجتماعية والاقتصادية وضمان الإنصاف في توزيع الموارد حوافز قوية للجماعات المنشقة لتبني السلام ونبذ العنف. وتعزيز عملية السلام الشاملة الانسجام ويمكن أن تكفل عملية انتقال سلسة في وقت يعاد فيه تشكيل البعثات أو تكون فيه في طور الاستعداد لمغادرة البلد.



- ثالثاً، ينبغي أن يحتل ترميم البنى التحتية الأساسية وتأهيلها مركز الصدارة أثناء الانتقال من النزاع إلى السلام. وهذا أمر أساسي للتعافي الاجتماعي والاقتصادي وتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030. بيد أنه لا يتطلب زيادة في حجم تمويل البنى التحتية فحسب، بل أيضاً استراتيجية استثمار محددة تحديداً جيداً. ومن المعوقات الرئيسية بالنسبة للبلدان النامية عدم قدرتها على إعداد مشاريع مجدية تجارياً. وهنا يأتي الدور الحاسم للأمم المتحدة. وقد اقترحت باكستان إنشاء مرفق للاستثمار في البنى التحتية في الأمم المتحدة، في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص، يمكن أن يخدم الغرضين المزدوجين التاليين: فمن ناحية، يمكن أن يساعد في دراسات الجدوى الأولية ودراسات الجدوى للمشروع؛ ومن ناحية أخرى، يمكن أن يزيد الاستثمارات في البلدان المرتفعة المخاطر الخارجة من النزاعات.
  - رابعاً، يمكن لمجلس الأمن أن ينظر في تعزيز عمله مع لجنة بناء السلام، لا سيما قبل مرحلة الخفض التدريجي للبعثة أو إعادة تشكيلها وأثناءها. ويمكن أن يُضطلع بعمل أكثر نشاطاً بين المجلس واللجنة قبل زيارات أعضاء المجلس إلى البلدان المتأثرة بالنزاعات. ولجنة بناء السلام، استناداً إلى آراء أعضائها المتنوعين، بما في ذلك الدول المضيفة والبلدان المساهمة بقوات والجهات المساهمة في التمويل، إلى جانب التشكيلات القطرية المخصصة، هي في وضع فريد يمكنها من تقديم "مشورة مستنيرة" إلى المجلس. ولحسن الحظ، فإن قرار المجلس 2558 (2020) يعترف بهذه الإمكانيات ويؤكد على الأهمية الحيوية لتعزيز دور لجنة بناء السلام الاستشاري ودورها في مد الجسور. ومن الضروري ترجمة هذه الدعوة إلى واقع ملموس والاستفادة من قدرة اللجنة على استكمال عمل المجلس وتعزيز الاتساق على نطاق المنظومة في جهود بناء السلام.
  - وأخيراً، نعتبر الشراكات الإقليمية وسيلة مفيدة لتعزيز أولويات بناء السلام خلال عمليات الانتقال وما بعدها. وتتمتع الكيانات الإقليمية بالنفوذ اللازم للنهوض بمعايير بناء السلام، بما في ذلك المعايير المتعلقة بحماية المدنيين، مع القدرة على تحويلها إلى أطر للسياسات الوطنية من خلال المساعي الحميدة والدعوة وتجميع الموارد. ولذلك ترحب باكستان بالدور المتزايد للمنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، في هيكल السلام والأمن.
- وقد أدت وحدات حفظ السلام الباكستانية دوراً رئيسياً في بعض أنجح عمليات الانتقال في مجال حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، مثل عمليات الانتقال في ليبيريا، وسيراليون، وبوروندي، وتيمور - ليشتي. وقدم حفظة السلام التابعون لنا الدعم للسلطات المضيفة في إجراء انتخابات سلمية، ونزع سلاح المتمردين، وعمليات إزالة الألغام، وحماية المدنيين، بسبل منها بناء قدرات الشرطة المحلية وغيرها من وكالات إنفاذ القانون وتدريبها. وفي عام 2019، نشرت باكستان أول فريق للمشاركة المجتمعية يتألف بأكمله من النساء في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو فريق قام بعدة مبادرات ناجحة لبناء السلام، بما في ذلك التدريب المهني للطلاب والمعلمين والنساء، وأجرى حلقات عمل نفسية للشرطة الكونغولية. وعقب خفض التدريجي للعمليات المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، عُيِّنَت مؤخرًا ضابطة في دائرة الشرطة الباكستانية، هي هيلينا إقبال، مفوضة للشرطة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان. وتعكس عمليات النشر هذه التزام باكستان الراسخ بالدور الحاسم للمرأة في تعزيز السلام والأمن المستدامين.

وختاماً، اسمحوا لي أن أؤكد أن الانتقال الناجح يمهّد الطريق أمام الحكومة المضيفة لمواصلة المشاركة السياسية مع المجتمع الدولي. وهو يترك وراءه ترتيبات تسمح للسلطات الوطنية بتأمين الدعم في مجال بناء المؤسسات والمشورة المراعية للنزاعات من جانب الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة. وباختصار، ينبغي أن تكون عملية الانتقال في بلد متأثر بالنزاع خطوة نحو هدف تحقيق السلام والاستقرار والازدهار الاقتصادي المستدام ذاتياً.

## المرفق الرابع والعشرون

## بيان رئيس لجنة بناء السلام، أسامة عبد الخالق

في البداية، أود أن أرحب بقرار أيرلندا عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن عمليات الانتقال، التي تتناول الأولويات الرئيسية للجنة بناء السلام، التي تقوم، بناء على دورها الاستشاري ودورها في مد الجسور وعقد الاجتماعات، بتقديم مشورتها إلى مجلس الأمن بانتظام.

وفي عام 2005، قرر كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن إنشاء هيكل بناء السلام بغية سد ما أسماه الأمين العام الراحل كوفي عنان "فجوة كبيرة" وتقديم الدعم للبلدان المتضررة من النزاعات، ولا سيما البلدان التي تشهد انتقالاً من شكل من أشكال وجود الأمم المتحدة إلى آخر. ومنذ ذلك الحين، لم تكثف لجنة بناء السلام بمرافقة عمليات انتقال ناجحة، مثل العمليتين اللتين شهدتهما سيراليون وليبيريا، بل شاركت منظومة الأمم المتحدة بأسرها بطريقة أكثر اتساقاً، اعترافاً منها بالأهمية البالغة لبناء السلام والحفاظ عليه في جهودنا الرامية إلى بناء السلام الدائم وتحقيق التنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان.

وتجلى ذلك بشكل خاص في أوجه التآزر القوية بين بناء السلام وحفظ السلام. وأدت عمليات حفظ السلام دوراً متزايد الأهمية في مساعدة البلدان المضيفة على تطوير القدرات الحيوية لبناء السلام وتحقيق نتائج بناء السلام، ورحب القراران التوأمان بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام الصادران في عام 2016 "بمساهمة عمليات حفظ السلام في وضع استراتيجية شاملة للحفاظ على السلام".

وفي 15 حزيران/يونيه 2021، عقدت اللجنة اجتماعاً لمناقشة مساهمات عمليات حفظ السلام في بناء السلام والحفاظ على السلام. واسمحوا لي أن أطلع أعضاء مجلس الأمن على العناصر الرئيسية التي انبثقت عن ذلك الاجتماع والتي لها صلة بمناقشة اليوم:

- الاتساق والتنسيق الاستراتيجي والتنفيذي وأوجه التآزر أمور بالغة الأهمية، لا سيما في وقت تؤدي فيه جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى تفاقم مخاطر النزاعات وأثرها. ويكتسي ذلك أهمية خاصة أثناء عمليات خفض التدرجي للبعثات، حيث ينبغي بذل المزيد من الجهود لبلورة رؤية مشتركة بين الأمم المتحدة والحكومات المضيفة ومجموعة واسعة من الشركاء، بما في ذلك المجتمع المدني والنساء ومنظمات الشباب، بغية التقليل من الثغرات. ولجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام، اللذان يعملان لدعم الأولويات الوطنية وتعزيز الاتساق بين الشركاء، بما في ذلك الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية والوطنية، هما أداتان هامتان في المراحل الانتقالية. وفي هذا الصدد، واعترافاً من اللجنة بالدور الهام للمرأة في بيئات عمليات الانتقال، وفي تنفيذ استراتيجيتها الجنسانية، أجرت مناقشات مخصصة بشأن الجوانب الجنسانية لعمليات الانتقال.

- لا تزال عمليات حفظ السلام أداة هامة لمساعدة البلدان المضيفة على تطوير قدرات بناء السلام الحيوية. فهي لا تمكن الجهات الفاعلة الأخرى في مجال بناء السلام من العمل من خلال وجودها الأمني فحسب، بل توفر أيضاً تركيزاً سياسياً على أهداف بناء السلام وتضطلع بمهام بناء السلام التي تساعد على معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وكان بدء مبادرة العمل من أجل حفظ السلام قبل ثلاث سنوات يهدف، في جملة أمور، إلى تعزيز مساهمة حفظ السلام في بناء السلام والحفاظ

على السلام وأثره فيهما. والتشديد في مبادرة الصيغة المعززة لخطة العمل من أجل حفظ السلام على العمل الوثيق مع الشركاء الدوليين هو تطور إيجابي.

- إقامة شراكات قوية ووضع آليات تمويل مناسبة أمران أساسيان لضمان عمليات الانتقال السلس وتجنب العودة إلى النزاع. وفي هذا الصدد، ترحب اللجنة بالتقدم المحرز والفرص الأخرى للتعاون بين الأمم المتحدة والبنك الدولي في مجال بناء السلام، بما في ذلك الأخذ في الاعتبار صدور استراتيجية البنك الدولي المتعلقة بالهشاشة والنزاع والعنف وتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية في عام 2020، وتشجع المنظمين على مواصلة العمل معاً في البرمجة المشتركة وتقييمات بناء السلام دعماً لأولويات بناء السلام والتنمية المحددة وطنياً، وفقاً للالتزامات والمصطلحات التي اتفقت عليها الدول الأعضاء في المناقشات المتعددة الأطراف.

- لا يزال تمويل بناء السلام عنصراً بالغ الأهمية لضمان نجاح عمليات الانتقال. وتكرر اللجنة تأكيد الحاجة إلى تعبئة المزيد من تمويل بناء السلام، وترحب بقرار الدول الأعضاء عقد اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة بشأن تمويل بناء السلام في الدورة المقبلة.

- ينبغي أن تتضمن جميع مراحل ولايات عمليات السلام مبادئ توجيهية بهدف تشجيع القيام بعمليات الانتقال في الوقت المناسب. ولجنة بناء السلام، بولايتها الواسعة في مجال بناء السلام، في وضع جيد يمكنها من تقديم المشورة إلى مجلس الأمن أثناء وضع ولايات عمليات السلام واستعراضها والخفض التدريجي للعمليات، والعمل الذي تقوم به اللجنة لإثراء تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى مثال جيد على ذلك. ولا تزال العناصر الواردة في البيان الرئاسي S/PRST/2017/27 ذات أهمية كبيرة بالنسبة للمجلس للاستفادة منها خلال جميع دورات حياة البعثات. وفي هذا الصدد، سيرحب أعضاء اللجنة، فيما يتعلق بالبلدان والمناطق التي ينظر فيها كل من المجلس واللجنة، بتلقي نسخة من تقارير الأمين العام ذات الصلة المقدمة إلى المجلس، في وقت مبكر، قدر المستطاع عملياً، كي تقدم اللجنة مساهمتها في الوقت المناسب.

وأود أن أؤكد مجدداً استعداد لجنة بناء السلام لتعزيز دورها الاستشاري لدى مجلس الأمن في المسائل قيد نظر الهيئتين بغية تقديم توصيات محددة واستراتيجية ذات أهداف معينة، تمشياً مع ولايتها بشأن المسائل المتعلقة ببناء السلام والحفاظ على السلام في تشكيل عمليات حفظ السلام واستعراضها وخفضها التدريجي وانتقالها.

## المرفق الخامس والعشرون

## بيان البعثة الدائمة لبولندا لدى الأمم المتحدة

تود بولندا أن تشكر أيرلندا على تنظيم هذه المناقشة الهامة التي جاءت في أوانها. ونعرب أيضا عن تقديرنا للأمين العام على بيانه ولإلين جونسون سيرليف على ملاحظاتها النيرة والملمهة.

ويساهم حفظ السلام بطريقة بالغة الأهمية في خطة الحفاظ على السلام بجميع أبعادها: من منع نشوب النزاعات وحلها إلى الانتعاش بعد انتهاء النزاع. ولذلك، يشكل سحب عملية لحفظ السلام أو بعثة سياسية خاصة تابعة للأمم المتحدة أو خفضها التدريجي تحديا خطيرا من حيث "متوالية السلام" بالنسبة للبلدان المضيفة والأمم المتحدة على حد سواء. وتشدد بولندا على أهمية العمليات الانتقالية في خطة الحفاظ على السلام وتؤيد تأييدا تاما جميع الإجراءات الرامية إلى جعلها أكثر فعالية واتساقا.

ويضطلع حفظ السلام بدور بالغ الأهمية في إنجاز وتمكين عمليات الانتقال وتمهيد الطريق للجهات الفاعلة في مجال بناء السلام. وأكد قرار مجلس الأمن بشأن استعراض هيكل بناء السلام الصادر في عام 2020 أن بناء السلام الفعال يتطلب التزام منظومة الأمم المتحدة بأسرها عبر كل الركائز، وينبغي تعميمه في مختلف إجراءات الأمم المتحدة في جميع مراحل النزاع. وفي هذا السياق، نحن مقتنعون تماما بأن اعتبارات الانتقال وبناء السلام ينبغي أن تدمج في الولاية الأولية لكل بعثة أو عملية.

وتؤكد بولندا على ضرورة تحسين التخطيط المنسق لعمليات الانتقال. ولا يزال هناك مجال للقيام بتعاون أبكر وأكثر فعالية بين بعثات الأمم المتحدة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية والجهات الفاعلة الأخرى في الأمم المتحدة الموجودة في الميدان. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة عندما يتعلق الأمر بالتخطيط المشترك والتمويل والدعم العملي. ويتعين علينا أن نسد الثغرات في الموارد والجدول الزمني بين عمليات حفظ السلام والجهات الفاعلة الأخرى التابعة للأمم المتحدة من أجل تعزيز الاتساق على أرض الواقع.

وتشدد بولندا أيضا على أهمية وضع نقاط مرجعية واضحة وشروط محددة جيدا للانسحاب. ويتعين على الأمم المتحدة أن تكون واضحة بشأن مشاركتها في مختلف مراحل تسوية النزاعات والانتعاش بعد النزاعات.

ونحن واثقون من أن نجاح عملية الانتقال يتوقف في الغالب على تعامل الأمم المتحدة البناء مع البلدان المضيفة وعلى التنسيق مع الشركاء الإقليميين والدوليين، بما في ذلك المؤسسات المالية. ولا بد أن تواصل الأمم المتحدة، أثناء العملية الانتقالية وبعدها، الاضطلاع بدورها وصلاحياتها للدعوة إلى عقد الاجتماعات بين هذه المجموعة الواسعة من أصحاب المصلحة. وبغية تعظيم أثر جهود الحفاظ على السلام، تحتاج الأمم المتحدة أيضا إلى العمل عن كثب مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة لتحديد أولويات بناء السلام على المدى المتوسط.

وثمة جانب رئيسي آخر من جوانب عملية الانتقال هو مواءمة استراتيجيات بناء السلام مع استراتيجيات الإنعاش وخطط التنمية الوطنية. ويجب إيلاء مزيد من الاهتمام أيضا للبعد الاقتصادي لعملية الانتقال وبناء السلام، فضلا عن أثر التحديات الاقتصادية على الحفاظ على السلام. ووضع استراتيجيات للتمويل المستدام واستكشاف خيارات تمويل مبتكرة أمران بالغا الأهمية في هذا الصدد. وعلاوة على ذلك، ينبغي تعزيز تحليل الاقتصاد السياسي داخل بعثات حفظ السلام.

ولتعزيز السلام والأمن بفعالية، يلزم تشجيع مشاركة المجتمعات المحلية في المرحلة الأولى من تنفيذ الولاية، ولا سيما في سياق التخطيط للعملية الانتقالية. وينبغي أن تتشاور بعثات الأمم المتحدة وعملياتها بانتظام مع المجتمع المدني على الصعيدين الوطني والمحلي من أجل تحديد أولويات عمليات الانتقال والاحتياجات من حيث بناء القدرات. ويجب إيلاء اهتمام خاص لمشاركة النساء والشباب، الذين كثيرا ما يشكلون جزءا من الحركات المطالبة بالتغيير ولكنهم يستبعدون عادة من عمليات السلام والانتقال، كما يجب الاعتراف بهذه المشاركة.

ويساور بولندا قلق خاص إزاء عمليات الانتقال التي تجري في ظل التحديات الأمنية والثغرات في مجال الحماية. ولا تزال حماية المدنيين مجالا بالغ الأهمية لمشاركة بولندا، ونحن نؤيد تأييدا تاما فكرة دمج مسائل الحماية في العمليات الانتقالية. ومن الأهمية بمكان ضمان تزويد فريق الأمم المتحدة القطري ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، عند سحب حفظة السلام، بتحليل كاف للجوانب السياسية والمخاطر، لا سيما فيما يتعلق بالعنف المحتمل ضد المدنيين.

وهناك حاجة واضحة إلى إنشاء آليات لتنسيق حماية المدنيين بين بعثات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في المجالين الإنساني والإنمائي وسلطات البلدان المضيفة. ويمكن أن يشكل وضع إطار مشترك بشأن حماية المدنيين خلال عمليات الانتقال أداة مفيدة في هذا السياق. وتكتسي الاتصالات الاستراتيجية والمشاريع السريعة الأثر وتعزيز تحليل ديناميات النزاع على الصعيد المحلي أيضا أهمية بالغة عند سد الثغرات في مجال الحماية.

وقبل العملية الانتقالية، يجب أن يتحول النهج المتبع في حماية المدنيين من النهج الذي يسيطر فيه الجنود إلى النهج الذي يقوده المدنيون. ويجب إيلاء مزيد من الاهتمام لضمان فهم جيد لاحتياجات وقدرات المجتمعات المحلية في مجال الحماية، بطرق منها التشاور مع المجتمع المدني المحلي، بما في ذلك النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الضعيفة.

وبولندا على استعداد لتأييد أي مبادرة في إطار الأمم المتحدة تهدف إلى تعزيز حماية المدنيين في سياق عمليات الانتقال التي تقوم بها الأمم المتحدة. ونحن ننتقد تماما على أن الأمم المتحدة ينبغي أن تدعم وضع استراتيجيات وطنية لحماية المدنيين من أجل التخفيف من خطر العنف أثناء عملية الانتقال وبعدها. وندعو أيضا الأمانة العامة إلى ضمان نشر الدروس المستفادة من عمليات الانتقال الماضية على نطاق واسع، مع التركيز بشكل خاص على مسائل الحماية.

وإذا أريد لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن تترك إرث السلام، وتمنع تجدد النزاع، وتضع الأسس للتنمية المستدامة، فإننا نحتاج إلى تعزيز العمليات الانتقالية. وتدعو بولندا إلى مشاركة مجلس الأمن في النهوض بالإدارة الاستباقية والمتكاملة والاستشرافية للعمليات الانتقالية، بالتعاون مع لجنة بناء السلام وجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة في الأمم المتحدة الموجودة في الميدان.

## المرفق السادس والعشرون

## بيان الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة، فرانسيسكو دوارتي لوبيز

تعرب البرتغال عن شكرها لأيرلندا، بصفتها رئيسة مجلس الأمن، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة التي تأتي في الوقت المناسب.

ومن أجل الدفع بجدول أعمالنا المشترك قدما والتصدي الفعال للتحديات التقليدية والمستقبلية، نحتاج إلى أمم متحدة للقرن الحادي والعشرين - أمم متحدة أكثر كفاءة، وأكثر مرونة، وأكثر خضوعا للمساءلة، وأكثر توجها نحو الإنجاز.

وتؤيد البرتغال تأييدا تاما خطة إصلاح الأمم المتحدة. ويشمل ذلك، بطبيعة الحال، ليس فقط إصلاح ركيزة السلام والأمن وخطة العمل من أجل حفظ السلام، ولكن أيضا خطة الإصلاح عموما بفروعها الثلاثة، وكلها بالغة الأهمية لنجاح عمليات الانتقال في مجال حفظ السلام.

وما زلنا نؤيد بشدة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، لأنها حقا إحدى أكثر الوسائل فعالية المتاحة لنا لصون السلام والأمن.

وحتى تؤدي عمليات حفظ السلام أيضا دورا قيما في الحفاظ على السلام وتوطيده على المدى الطويل، يتعين القيام بعمليات الانتقال والخفض التدريجي للعمليات بطريقة متسقة وفعالة. ولا يمكننا كفالة تحقيق السلام المستدام إلا باتباع نهج متكامل على نطاق متوالية السلام، يستند إلى السلام والأمن والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان. وينبغي أن يستمر الأخذ في الاعتبار في ولايات حفظ السلام أنشطة بناء السلام منذ البداية.

وإصلاح الأمم المتحدة الأوسع نطاقا أساسي أيضا لنجاح عمليات الانتقال، مما يمكن أفرقة الأمم المتحدة القطرية من توسيع نطاق تركيزها على نحو فعال وإعطاء الأولوية لقضايا التنمية ودعم الأولويات الوطنية.

وللجنة بناء السلام، بدورها في مجال عقد الاجتماعات، أهمية كبيرة طوال هذه الدورة. ويمكن للجنة، من خلال دورها الاستشاري، أن تقدم منظورات مستتيرة وواقعية لبناء السلام أثناء النظر في ولايات عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية. ويمكن للجنة بناء السلام أيضا أن تحقق أوجه تآزر وتنسيقا أكبر داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، أي مع ممثلي المجتمع المدني والمنظمات النسائية والشبابية.

وينبغي أن يبدأ التخطيط للانتقال قبل فترة طويلة من حدوث عمليات الانتقال فعلا. وهذا أمر بالغ الأهمية لضمان تولي زمام العملية على الصعيد الوطني. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تكون ولايات حفظ السلام مرنة أيضا من أجل التكيف مع الظروف المتغيرة على أرض الواقع، التي يمكن أن تكون متقلبة بشكل خاص في سياقات الهشاشة. وعلى وجه التحديد، يجب النظر إلى حماية المدنيين على أنها أولوية شاملة طوال دورة النزاع، وينبغي دعم الحكومات المضيفة في النهوض بمسؤولياتها في هذا الصدد.

وينبغي أن يكون انتقال عملية لحفظ السلام أو بعثة سياسية خاصة أو خفضها التدريجي علامة على إحراز تقدم في تحقيق السلام المستدام، وليس نتيجة لإرهاق المجتمع الدولي أو وقف مشاركته.

## المرفق السابع والعشرون

### بيان الممثل الدائم لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة، تشو هيون

يشكر وفد بلدي الرئيسة على عقد المناقشة الوزارية المفتوحة لمجلس الأمن اليوم بشأن عمليات الانتقال في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وهي مناقشة تأتي في أوانها. وتعرب جمهورية كوريا عن تقديرها العميق لأنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، وإلين جونسون سيرليف، الرئيسة السابقة لليبيريا، على حضورهما اليوم وإحاطاتيهما المنيرتين.

وما فتئ حفظ السلام يشكل منذ إنشائه إحدى أكثر الأدوات فعالية وبروزا للمجتمع الدولي لصون السلام والأمن العالميين وتعزيزهما. وفي الآونة الأخيرة، أكدنا على أهمية تعزيز أثر عمليات حفظ السلام، مع بدء تنفيذ مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام قبل ثلاث سنوات والمرحلة الجديدة من مبادرة الصيغة المعززة لخطة العمل من أجل حفظ السلام هذا العام. ولا يكفي أبدا التأكيد على أن ضمان انتقال سلس ودائم هو مفتاح تحقيق الهدف النهائي لحفظ السلام: الحفاظ على السلام.

وفي هذا السياق، يود وفد بلدي أن يؤكد على النقاط الثلاث التالية بغية النهوض بعمليات الانتقال المستدامة والناجحة لبعثات حفظ السلام.

أولا، ينبغي إدراج أولويات بناء السلام على جميع مستويات ولايات حفظ السلام. وينبغي ألا يؤجل العمل الحيوي لبناء السلام ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع حتى الخفض التدريجي لبعثات حفظ السلام. وبدلا من ذلك، ينبغي أن يبدأ بناء السلام من اليوم الأول للتدخل. ويجب علينا أن نناقش وننظر في الحالة النهائية المنشودة منذ المراحل الأولى لتصميم ولايات البعثات.

ثانيا، يمكن للجنة بناء السلام أن تدعم مجلس الأمن من خلال التخطيط الشامل والمحكم للتنسيق لعملية الانتقال. ويمكن للجنة، من خلال استخدام دورها الاستشاري ودورها في مجالي مد الجسور وعقد الاجتماعات، الجمع بين مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة وأن تقدم المشورة الجوهرية والعملية إلى المجلس. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يساعد عقد اجتماعات منتظمة مع اللجنة أو إطلاعها على نسخ مسبقة من تقارير الأمين العام ذات الصلة على جعل مساهماتها في المجلس منتظمة. وعليه، نطلب إلى المجلس أن يزيد من تفاعله مع اللجنة عند مناقشة العمليات الانتقالية للبعثات.

ثالثا، يجب أن تستند عمليات الانتقال إلى السياق المحلي لتجنب تجدد النزاعات. ولا يمكن تحقيق السلام الدائم إلا عندما يتم إشراك المجتمعات المحلية في عملية السلام. وبناء على تجربتنا مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، تعلمت كوريا القيم بأن حفظة السلام تمكنا من بناء روابط وثقة قوية مع المجتمعات المضيفة من خلال العمليات المدنية - العسكرية المستمرة. وهذه العلاقات الوثيقة مع السكان في الميدان مفيدة لعمليات حفظ السلام. وفي المستقبل، نعتقد أيضا أن فوائده الاشتباك يمكن بل وينبغي لها أن تؤدي دورا هاما في تشجيع مشاركة الفئات المهمشة، ولا سيما النساء والشباب.



ويود وفد بلدي أن يختتم بيانه بتذكير الجميع بأن الاجتماع الوزاري المقبل للأمم المتحدة بشأن حفظ السلام المقرر عقده في سيول في كانون الأول/ديسمبر 2021 سيوفر منبرا قيما لتعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من خلال تبادل الممارسات الجيدة والحصول على تعهدات ملموسة. وستعالج مواضيع عمليات الانتقال وبناء السلام والحفاظ على السلام معالجة متعمقة.

وتود جمهورية كوريا أن تؤكد من جديد التزامها المحفز بالعمل مع الأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء من أجل حماية المدنيين وتحقيق السلام المستدام من خلال تحسين عمليات الانتقال في مجال حفظ السلام.

## المرفق الثامن والعشرون

## بيان الممثل الدائم لسلوفاكيا لدى الأمم المتحدة، ميشال ملينار

أود أن أشكر الرئيسة على تنظيم مناقشة في الوقت المناسب تتيح فرصة للتفكير في هذا الموضوع الهام. ومن الأهمية بمكان التأكيد على أنه في استعراض هيكل بناء السلام في عام 2020، من خلال قرار الجمعية العامة 201/75 وقرار مجلس الأمن 2558 (2020)، أكد المجلس مجدداً أن بناء السلام الفعال يشمل منظومة الأمم المتحدة بأسرها، بما في ذلك عمليات حفظ السلام.

وتدعم عمليات حفظ السلام الجهات الفاعلة الأخرى في بناء السلام وتفسح المجال أمامها للمشاركة وتسهم في إيجاد حلول سياسية تعزز أهداف بناء السلام. وتحدد الكيفية التي تدير بها عملية لحفظ السلام عملية انتقال قابلية السلام للاستمرار. والرؤية المشتركة للسلام بين الجهات الفاعلة الوطنية ومنظومة الأمم المتحدة، وكذلك الاتفاق على المبادئ التوجيهية ودور الأمم المتحدة في الإسهام في هذه الرؤية، هما خط الأساس لنجاح عملية انتقال بعثات حفظ السلام. وتشمل هذه الرؤية المشتركة فهما مشتركا "للحالة النهائية" - الشروط التي يجب استيفائها كي تغادر البعثة. ويمكن أن يساعد تعزيز التعاون بين جميع الشركاء الرامي إلى التوصل إلى هذا الفهم المشترك على تحديد التوقعات وإدارتها.

وسلم مجلس الأمن، في بيانه الرئاسي الصادر في عام 2017، بأن العملية التي يجري من خلالها الانتقال حاسمة، مشدداً على أهمية وجود أهداف وغايات محددة بوضوح في ولايات حفظ السلام يُسترشد عند وضعها بمعالم محددة متفق عليها لبناء السلام والحفاظ عليه. وتم إيلاء اهتمام خاص لكيفية تكليف عملية لحفظ السلام، بما في ذلك مشاركتها في التعامل مع المسائل البالغة الأهمية في المرحلة الانتقالية، مثل حماية المدنيين؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وبناء القدرات في قطاعي الأمن والعدالة، وكذلك كيفية مشاركتها في التخطيط المتكامل مع السلطات المحلية والوطنية والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني. وتم الاعتراف بجميع هذه العناصر باعتبارها بالغة الأهمية عند البناء من أجل انتقال ناجح ومستدام.

ويتوقف إرث عملية سلام في بلد يخرج من النزاع جزئياً على كيف وما إذا كانت قد مكنت الجهات الفاعلة المحلية والشركاء الدوليين من النجاح في توطيد أي مكاسب تحققت أثناء وجود بعثة الأمم المتحدة. وينبغي التخطيط لعمليات الانتقال التي تجربها الأمم المتحدة وإدارتها بطريقة استباقية ومتكاملة واستشرافية، مما يؤدي إلى تحسين قدرة الأمم المتحدة على تقديم الدعم الفعال للبلدان المضيفة وهي تتقدم نحو تحقيق السلام والتنمية المستدامة.

ويمكن أيضاً استخلاص الدروس من عمليات الانتقال الأخيرة، التي تثبت الحاجة إلى الاتساق والتعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة ومع أصحاب المصلحة الإقليميين والوطنيين والمحليين، ولا سيما النساء والشباب. واتباع نهج مرحلي ومتدرج يتماشى مع الظروف الأمنية في الميدان، وبراعي تماماً المخاطر التي يتعرض لها المدنيون والتي تنشأ أثناء العمليات الانتقالية لبعثات حفظ السلام، وقدرات وأولويات الحكومة الوطنية والمواطنين أمر لا مناص منه عند ترسيخ سلام مستدام.

وخلال عمليات الانتقال، يمكن للجنة بناء السلام أن تؤدي دوراً مهماً في الحفاظ على الدعم الدولي المقدم لبلد ما من أجل تلبية احتياجاته الجارية في مجالي بناء السلام والتنمية. وتوجد اللجنة في وضع جيد يمكنها من توفير منتدى سياسي عريض القاعدة لاستعراض المزيد من الاهتمام الدولي والموامة بين آراء منظومة الأمم المتحدة وشركائها بشأن الأهداف المشتركة. وما فتئت اللجنة تثبت أنها أحد المنتديات الرائدة للجمع بين الشركاء الدوليين من أجل الحفاظ على الزخم ومرافقة جهود الإصلاح في البلد المعني.

## المرفق التاسع والعشرون

## بيان البعثة الدائمة لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

أولاً وقبل كل شيء، يعرب وفد بلدي عن تقديره للبعثة الدائمة لأيرلندا لعقد هذه الجلسة من أجل تسليط الضوء على الطابع الحتمي للانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام، والحفاظ دائماً على المكاسب التي تحققت بشق الأنفس. وكثيراً ما يعرف السلام بأنه غياب العنف؛ غير أن مجرد غياب العنف قد لا يؤدي إلى سلام مستدام، خاصة عندما لا تعالج الجذور الكامنة وراء العنف.

ونود أن نشكر الأمين العام غوتيريش، والرئيسة السابقة لليبيريا، إلين جونسون سيرليف، ورئيسة جمعية تنمية المجتمع في السودان، صفاء العاقب آدم، على ملاحظاتهم الزاخرة بالمعلومات.

وتسلم جنوب أفريقيا، بوصفها بلداً مساهماً بقوات وأفراد شرطة، بأن عمليات الأمم المتحدة الانتقالية في مجال حفظ السلام هي عمليات مرحلية وتدرجية تشمل طائفة من المسائل السياسية والتقنية التي تتطلب مشاركة مستمرة لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها. وتود جنوب أفريقيا أن تطرح ما يلي:

- 1 - أهمية وضع استراتيجيات للخروج منذ البداية.
- 2 - ضرورة تولي زمام الأمور على الصعيد الوطني والشمولية.
- 3 - الأولوية الحتمية للنهوض بالخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

ونحتاج إلى فهم واضح، عند البداية، للنتيجة التي نسعى إلى تحقيقها من خلال عمليات حفظ السلام. وينبغي أن تتضمن ولايات مجلس الأمن عناصر استراتيجية الخروج المتوخاة التي ينبغي أن تشكل جزءاً من الاستراتيجية السياسية الطويلة الأجل. ونود أن نشدد على أن الوضع المبكر لاستراتيجيات الخروج ينبغي أن يتم بالتعاون مع الحكومات المضيفة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يشمل التعاون مع الحكومات المضيفة بناء شراكات مع المنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية التي ستشارك في تخطيط بناء السلام، بعد انتهاء مدة بعثة حفظ السلام. وإذا أردنا أن نرتقي إلى مستوى التطلع إلى ترك مكان في حال أفضل مما وجدناه عليه، فينبغي أن يتبع الخفض التدريجي للعناصر العسكرية للبعثات تشجيع الخطط الإنمائية وتوسيع نطاقها.

وتولي زمام الأمور على الصعيد الوطني والشمولية والمشاركة أمور أساسية وحاسمة أيضاً في عمليات بناء السلام من أجل تلبية احتياجات جميع شرائح المجتمع وتبديد شواغلها. ويبرز هذا المبدأ أهمية الانخراط بين النساء والرجال والشباب في منع نشوب النزاعات وتسويتها وإعادة الإعمار. وبما أن الوضع يسبق النجاح، سيؤدي الاتساق والتعاون بين جميع أصحاب المصلحة إلى جهود منسقة تتجنب ازدواجية المبادرات وتمنع التشرذم. وخلال عملية الانتقال الهشة، يتعين على البعثات أن تساعد الحكومة المضيفة على تحقيق الانتقال السياسي، والتقدم نحو الحكم الديمقراطي، وحماية وتعزيز حقوق الإنسان والسلام المستدام، ودعم عمليات السلام وتنفيذ اتفاقات السلام، وبناء السلام وحماية المدنيين، وإرساء سيادة القانون، فضلاً عن حشد المساعدة الاقتصادية والإنمائية وتنسيق المساعدة الإنسانية. وإنها لعملية صعبة للغاية مواءمة المطالب المتعلقة بالسلام والمصالحة والعدالة في المجتمعات التي تنتقل من حالة النزاع إلى حالة السلام. ولن تكتمل مناقشة عمليات الانتقال دون النظر في الحاجة إلى إطار شامل للسياسات بشأن العدالة الانتقالية.

ولا يزال يتحتم في عمليات الانتقال عدم تهميش المرأة أثناء انتقال البلدان من النزاع إلى السلام المستدام. وفي هذا الصدد، يستلزم التنفيذ الكامل للخطّة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، كما يرد في قرارات المجلس، بما في ذلك القرار 2493 (2019)، تيسير جميع الدول الأعضاء لإدماج المرأة إدماجاً كاملاً ومجدياً ومتساوياً مع الرجل في جميع مراحل عملية السلام. ولذلك، ينبغي إشراك المرأة في حفظ السلام والعملية السياسية وجهود بناء السلام لضمان عدم إقصاء جزء كبير من المجتمع أثناء انتقال البلدان نحو السلام.

وأظهرت البحوث التي أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أنه عندما تدمج المرأة وتشارك في عمليات السلام، تكون هناك زيادة كبيرة في إمكانية إبرام اتفاقات سلام تؤدي إلى سلام مستدام. وتنتظر جنوب أفريقيا إلى الخطّة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بوصفها ليس فقط وسيلة للمرأة للقيام بالوساطة في حالات النزاع، بل أيضاً باعتبارها بالغة الأهمية من أجل وضع حد لاستخدام القوة كوسيلة لتسوية المنازعات.

وختاماً، تشيد جنوب أفريقيا بالرجال والنساء الذين عملوا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد أنقذ التزامهم وتفانيهم أعداداً كبيرة من الأرواح ولا يزالون يفعلون ذلك خلال الأوقات التي لم يسبق لها مثيل، ونحن مدينون لهم بقدر كبير من الامتنان على جهودهم.

## بيان البعثة الدائمة لإسبانيا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

إنشاء بعثة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة وبدؤها ليسا غاية في حد ذاتهما، بل تدبير مؤقت لحل نزاع أو حالة عدم استقرار تتطلب اتخاذ إجراءات فورية. ولذلك، ينبغي أن تكون لجميع بعثات حفظ السلام منذ البداية استراتيجية خروج محددة وواقعية.

ومن الضروري إذن أن تكون الأهداف الأولية للبعثة محددة تحديدا جيدا وحاسمة، ومن الناحية العملية، قابلة للتحقيق. فلا فائدة من تحديد أهداف غير دقيقة أو غير عملية أو غامضة. وفي أحيان كثيرة، يدفعنا التفاوض بشأن قرار إلى تحقيق التوازن في الصياغة اللغوية لكسب تأييد أكبر أو منع عرقلة المناقشات. وكثيرا ما يطرح هذا النوع من الصياغة على المستوى السياسي مشاكل على المستويات الدنيا، حيث يجب القيام بتنفيذ القرار، لا سيما بالنسبة لقائد العملية. ولئن كان من الضروري والمستصوب دائما أن يتمتع رئيس البعثة ببعض حرية العمل التي تسمح له بإعادة مواءمة أهداف الولاية في الميدان، ينبغي ألا نضع ذلك الشخص في موقف يفرض عليه إيجاد الحل على المستوى التكتيكي لعدم الدقة أو التحديد على الصعيد السياسي. وينبغي أن يكون هناك توازن عند صياغة الولاية يسهل المهمة في المراحل اللاحقة.

وينبغي ربط هذه الأهداف، بعد وضعها، بسلسلة من الغايات القابلة للقياس، بحيث يمكن تحديد التقدم المحرز في تحقيقها وتقييمه وفقا لمعايير موضوعية.

وينبغي ألا تكون اللحظة التي يجب أن يبدأ فيها انتقال بعثة لحفظ السلام شيئا نأمل أن يحدث، بل ينبغي السعي إليه، ومن هنا تأتي أهمية الوضع المسبق لبعض الأهداف الواضحة المرتبطة بغايات قابلة للقياس ترمي إلى تحقيقها جهود البعثة. والوجود في الميدان لفترة مطولة من الزمن ليس أمرا غير مرغوب فيه فحسب، بل يمكن أن يؤدي أيضا إلى نتائج عكسية. وينبغي تجنب إنشاء حالات اعتماد دائمة لا تعوّض على البعثة نفسها أو إعاقة عمل السلطات المحلية، التي تتوقع من الآخرين حل مشاكلها.

ومن العناصر الأساسية طوال العملية، منذ بدئها وحتى نهاية المرحلة الانتقالية، تولى الدولة التي تنتشر في إقليمها البعثة زمام الأمور. وهناك اتفاق عام على هذا المفهوم، ولكن من الصعب وضعه موضع التنفيذ. ولذلك، من الضروري أن يحدّد، منذ المرحلة الأولى، ما تحتاجه الدولة لكي تتمكن من العمل بشكل مستقل، بحيث تلبى هذه الاحتياجات من خلال مبادرات التدريب وبناء القدرات.

ويجب أن تضاف إلى هذه الجوانب العملية للغاية (المعرفة وتوافر الموارد) جوانب أخرى يصعب قياسها في هذه الحالة، مثل استعداد المتلقين لقبول المعونة والتدريب. وينبغي تقادي وقوع حالة حيث، عند نهاية العملية الانتقالية، يمنع انعدام الإرادة إنجاز المهام التي تم تقديم التدريب من أجلها والتي تتوافر من أجلها الوسائل اللازمة للتنفيذ. ويتمثل أحد الحلول الممكنة في الإصرار على التدريب على القيادة، الموجه على النحو المناسب على جميع مستويات الإدارة.

وأي انتقال هو عملية معقدة ذات طابع شامل واضح، وبالتالي فإن تنسيق جميع الجهات الفاعلة في الميدان أمر أساسي. وكثيرا ما تجعل الوحدات العضوية المختلفة هذا التنسيق صعبا، بما في ذلك بين مختلف وكالات المنظمة نفسها. ومرة أخرى، سيسهل وضع واضح لسلسلة من الأهداف الواقعية والمحددة والقابلة للقياس هذه المهمة. وفي بعض الأحيان، تجد الدولة المضيفة للبعثة نفسها، ولا سيما في المستويات الدنيا من إدارتها، صعوبة في تحديد الهياكل المعقدة لمختلف المنظمات المنتشرة في أراضيها.

ويجب أن نكون قادرين على إجراء عملية تعلم وتبسيط، مع توضيح الجهة المسؤولة، على هذه المستويات، عن كل بند، ومن ناحية أخرى، السعي للتواصل مع المنظمات الدولية الأخرى في تنسيق الجهود، وليس فقط الوكالات أو الهيئات التي نشرتها الأمم المتحدة. وقد يكون هذا الأمر معقدا بشكل خاص، نظرا للمصالح المختلفة التي غالبا ما تجتمع في الميدان.

ونعتقد بالتأكيد أن أساس عمليات الانتقال الواقعية والحسنة التوقيت في بعثات حفظ السلام هو التخطيط المناسب قبل إنشائها وبدئها. والهدف النهائي للبعثة ليس إدامة نفسها، بل تمهيد الطريق للمراحل اللاحقة، التي من أجلها يجب القيام منذ البداية بوضع استراتيجية واضحة للخروج. والبعثة جزء من عملية شاملة وأوسع نطاقا، تشارك فيها جهات فاعلة مختلفة، حيث يكون التنسيق فيما بينها جميعا أمرا أساسيا، إلى جانب تولي السلطات والدولة المضيفة للبعثة لزام الأمور منذ المراحل الأولى.

## المرفق الحادي والثلاثون

## بيان الممثلة الدائمة لسويسرا لدى الأمم المتحدة، باسكال بيرسفيل

[الأصل: بالفرنسية]

تشكر سويسرا أيرلندا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، وتشكر المتكلمين على إسهاماتهم.

”وتستحق عمليات انتقال وانسحاب عمليات السلام اهتمامنا الكامل من أجل منع العودة إلى العنف في البلدان المعنية“. وقد تم التأكيد مرة أخرى على هذه المسألة الحتمية في الحوار الاستراتيجي الثالث لصندوق الأمين العام لبناء السلام الذي عقد في الأسبوع الماضي في سويسرا. ونرحب بعمل مختلف الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة لجعل عمليات الانتقال أكثر فعالية وشمولا. ولا تعني عمليات الانتقال تقليصا للجهود، بل تتطلب تعزيز العمل مع آليات بناء السلام.

وتود سويسرا أن تبرز العناصر التالية لعملية الانتقال الناجحة:

أولا، يجب أن تقوم أي عملية انتقال على رؤية استراتيجية لمستقبل البلد. وينبغي أن تأتي هذه الرؤية من الدولة المضيفة وأن تشمل مختلف الجهات الفاعلة المعنية، بما في ذلك المجتمع المدني. وينبغي ألا توضع مشاركة المرأة الكاملة والمجدية والمتساوية مع الرجل موضع شك بعد الآن. وينبغي أن تأتي الرغبة في الانتقال إلى وجود دولي أقل قوة من الدولة المضيفة أولا وقبل كل شيء، وينبغي أن تكون الدولة في وضع يمكنها من الاضطلاع بالمهام التي تؤديها الأمم المتحدة. ويمكن أن تكون الاستراتيجية المشتركة بشأن خفض التدرجي والمرحلي لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية مثالا على الانتقال التدريجي. وندعو مجلس الأمن إلى النظر في الاحتياجات الوطنية وتحديد أولويات المهام في الولايات من خلال هذا النهج المتسلسل. ويمكن للجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة أيضا أن تدعم وضع أولويات وطنية في السياقات الانتقالية، كما يبين مثال ليبيريا. ومن مصلحة المجلس أن ينظر بشكل كامل في توصيات لجنة بناء السلام في السياقات المدرجة في جدول أعماله.

ثانيا، نظرا للمخاطر المرتبطة بانتقال عمليات السلام وانسحابها، يجب ضمان حماية المدنيين واحترام حقوق الإنسان في جميع الأوقات. وينبغي للحكومة أن تتحمل مسؤوليتها الأساسية عن الحماية وتعزيز قدراتها أمر أساسي. وفي هذا الصدد، تؤيد سويسرا نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، فضلا عن إزالة الألغام، مثلا في جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان. وتبين تجربتنا أن مواجهة تحديات حماية المدنيين تتطلب تقييما للاحتياجات، واتباع وكالات الأمم المتحدة لنهج موحد، ورصدا لحقوق الإنسان. ونشجع المجلس على استخدام جميع الأدوات المتاحة له، بما في ذلك التكنولوجيات الجديدة، لتعزيز حماية المدنيين وحقوق الإنسان في سياقات الانتقال.

ثالثا، يجب أن تسند لعمليات السلام وشكل وجود الأمم المتحدة الأوسع نطاقا ولايات مكيفة مع التقدم المحرز في عملية الانتقال. والاستعراضات الاستراتيجية المستقلة للبعثات كما طلب مؤخرا بالنسبة لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي هي أدوات هامة للمجلس. وينبغي للمجلس أن يكفل زيادة مرونة بعثات الأمم المتحدة من أجل التعامل مع المخاطر والاحتياجات الناشئة. وينبغي له أيضا أن يدعم قدرات الاتصالات الاستراتيجية بشأن دور الأمم المتحدة من أجل إدارة توقعات السكان المحليين، على النحو المبين في مبادرة الصيغة المعززة لخطة العمل من أجل حفظ السلام.

وأخيراً، لا مناص من توفير التمويل الكافي من أجل ضمان نجاح عمليات الانتقال. ويؤدي صندوق بناء السلام، الذي يعتبر السياقات الانتقالية إحدى أولوياته الثلاث، دوراً فريداً في هذا الصدد. ولا تزال سويسرا، بوصفها جهة مانحة، وعضوة في لجنة بناء السلام ومرشحة لعضوية مجلس الأمن، منخرطة في سياقات انتقالية.



## المرفق الثاني والثلاثون

### بيان البعثة الدائمة لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة

تعرب أوكرانيا عن تقديرها العميق لمبادرة الرئاسة الأيرلندية لمجلس الأمن بعقد هذه المناقشة المفتوحة، فضلا عن امتنانها لجميع مقدمي الإحاطات على عروضهم.

ولمسألة عمليات الانتقال معنى عملي جدا بالنسبة لأوكرانيا بوصفها بلدا مساهما بنشاط بقوات وأفراد شرطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونظرا لخبرتنا في البعثات التي أنجزت مهامها وانسحبت، مثل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في عام 2018، نرى أن هذه المرحلة في حد ذاتها تمثل تقدما على الطريق نحو السلام.

ولا يزال جعل هذا التقدم مستداما ولا رجعة فيه مهمة رئيسية، وهناك عدة شروط مسبقة هامة لتحقيق هذه الغاية.

أولا وقبل كل شيء، يجب ضمان استمرار الجهود من خلال الحفاظ على المستوى العالي من الاهتمام الدولي بحالة معينة بعد الخفض التدريجي لعملية لحفظ السلام أو إغلاقها. وعلى الرغم من تحسن البيئة الأمنية على أرض الواقع، يجب أن يقوم بناء السلام على نزع السلاح وإصلاح قطاع الأمن، والمصالحة والمساءلة، وتعزيز حقوق الإنسان وضمانها، وحماية الفئات الضعيفة، بما في ذلك النساء والأطفال، وتعزيز المؤسسات الوطنية، والحد من الفساد.

وستكون مشاركة أصحاب المصلحة الدوليين، بما في ذلك المؤسسات المالية وغيرها من الجهات المانحة، مفيدة أيضا في البحث عن حلول فعالة للمصاعب في البلدان الخارجة من النزاعات التي لها صلة بالدمار الاقتصادي والفقر، وتدمير البنى التحتية، والتحديات الإيكولوجية، والهجرة.

وتتطلب حالات الأزمات والإنعاش بعد انتهاء النزاع أيضا نهجا مصمما حسب الحالة، مع مراعاة الأسباب الجذرية للنزاع على النحو الواجب. وهذا الأمر له أهمية خاصة في حالة النزاعات بين الدول.

وأثناء الاضطلاع بجميع أنشطة بناء السلام، من الضروري التمسك بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك مبادئ المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول الأعضاء. وينبغي أن تشمل استراتيجيات الانتقال القابلة للتطبيق النطاق الكامل لدوافع النزاع، بما في ذلك انتهاك المبادئ المذكورة أعلاه في حالة العدوان والاحتلال الخارجيين.

وسيكون لذلك أهمية كبيرة في التصدي للمخاطر التي تشكلها محاولات طرف في نزاع كان دولة معتدية مواصلة اتباع سياساته العدوانية تجاه دولة أخرى من خلال التأثير على إعادة إعمارها بعد انتهاء النزاع من خلال مطالب سياسية غير مشروعة واستخدام قوات عاملة بالوكالة.

وينبغي أن تكون مسألة الوصول إلى السكان المتضررين في صميم العملية أيضا. ويجب أن تعامل الحالة التي تجبر فيها جميع المنظمات الإنسانية على وقف أنشطتها في أراض محتلة على أنها غير مقبولة.

وينبغي أن يكون تولى زمام الأمور على الصعيد الوطني جوهر أنشطة بناء السلام. وبما أنه يتعين نقل المسؤوليات إلى الجهات الفاعلة الوطنية، تظل مراعاة رؤيتها وأولوياتها أساسية.

ومن الأهمية بمكان أن تظل منظومة الأمم المتحدة بأسرها منخرطة عن كثب في دعم البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية وأن تركز على التنسيق بين الركائز، بما في ذلك التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان، وأن تعزز أكثر الشراكة مع المنظمات الإقليمية، ولا سيما منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأفريقي. وكما أشير بحق في المذكرة المفاهيمية لهذه المناقشة، فعمليات الانتقال الأخيرة "تثبت جميعها الحاجة إلى الاتساق والتعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة ومع أصحاب المصلحة الإقليميين والوطنيين والمحليين، ولا سيما النساء وكذلك الشباب".

وتسلم أوكرانيا بالدور الهام للجنة بناء السلام، بوصفها هيئة استشارية حكومية دولية مكرسة، الذي يتمثل في اتباع نهج استراتيجي وتحقيق الاتساق في الجهود الدولية لبناء السلام، وتشجع مجلس الأمن على زيادة تسخير قدرات اللجنة باعتبارها منتدى لمراقبة العمليات الانتقالية.

وفي عام 2020، كانت أوكرانيا جزءا من توافق الآراء بشأن قرار الجمعية العامة المتعلق باستعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، الذي أكد من جديد التزاماتنا المشتركة بتحسين عمليات الانتقال في البعثات وخفضها التدريجي.

ولا يزال ضمان السلام يشكل تحديا بالغ الأهمية اليوم. وحتى جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) التي دفعت إلى توجيه نداء من أجل إنهاء الأعمال العدائية في جميع أنحاء العالم لم تغير كثيرا في الشؤون العالمية اليوم، حيث لا تزال النزاعات المسلحة سمة متكررة. والعدوان المسلح الروسي المستمر على أوكرانيا الذي أسفر عن محاولة ضم شبه جزيرة القرم ومواصلة التحريض على النزاع المسلح في دونباس مثال قوي على ذلك.

وكانت أوكرانيا دائما شريكا قويا وموثوقا به للمنظمة في أنشطة حفظ السلام وستظل داعمها ومساهمها الثابت، بما في ذلك في مرحلتها الانتقالية. ونعتقد أن نجاحنا الجماعي في حفظ السلام يتوقف على قيام جميع الشركاء بأدوارهم بالتزام ثابت.

## المرفق الثالث والثلاثون

## بيان البعثة الدائمة للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة

في الوقت الذي تواجه فيه الأمم المتحدة خفضاً تدريجياً لعدة عمليات سلام، من الضروري أن نستفيد من الدروس المستخلصة بشأن كيفية تنفيذ عمليات انتقالية متسقة، وضمان المكاسب التي تحققت من سنوات من مشاركة الأمم المتحدة. وعملية الانتقال من حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة أمر هام وضروري. ولكن إذا لم يتم القيام بعملية الانتقال هذه على النحو الصحيح، يمكن أن تقضي إلى أوضاع سياسية وإنسانية وأمنية هشة. وينبغي تصميم استراتيجيات انتقالية واضحة وواقعية ومصممة خصيصاً حسب الحالة من أجل وضع أساس متين للحفاظ على السلام وإعادة بناء مجتمعات مستقرة وشاملة للجميع وقادرة على الصمود. وينبغي أن تعطي الاستراتيجيات الانتقالية الأولوية لحماية المدنيين، وأن تعزز قدرات البلدان المضيفة، وأن تضمن المشاركة النشطة للنساء والشباب.

وتبدأ الاستراتيجيات الانتقالية الناجحة في مجلس الأمن. ويجب أن تحدد ولايات البعثات أهدافاً واضحة لعمليات السلام. ويتوجب أن تكون واقعية وقابلة للتحقيق ويجب أن تضع الأسس لاستراتيجية للخروج منذ بدايتها. وأفضل استراتيجية للخروج هي استراتيجية بعثة جيدة.

وتود الإمارات العربية المتحدة أن تقترح التوصيات التالية من أجل عمليات انتقالية أكثر اتساقاً:

- أولاً، ينبغي أن يتبع مجلس الأمن نهجاً شمولياً عند التخطيط لاستراتيجيات الانتقال لعمليات السلام. وينبغي له أن يعمل على نطاق واسع مع الدول المضيفة من أجل تلبية احتياجاتها على نحو أفضل والتأكد من أن العملية تقوم على الطلب وليس على العرض. وتحقيقاً لهذا الغرض، ينبغي للمجلس أن ينظر في القيام ببعثات ميدانية أكثر انتظاماً للتفاعل مباشرة مع أصحاب المصلحة المعنيين. وعندما يتعذر ترتيب زيارات شخصية، ينبغي للمجلس أن ينظر في تنظيم زيارات افتراضية.
- ثانياً، ينبغي أن تعمل عمليات السلام مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية للتأكد من وجود الاستمرارية في مسارات العمل البالغة الأهمية. وتود الإمارات العربية المتحدة أن تؤكد أهمية توحيد أداء الأمم المتحدة وتحفيز التنسيق وتبادل المعلومات خلال عمليات الانتقال. ومن المجالات الرئيسية للتطوير المحتمل تحسين علاقة مجلس الأمن بالجهات الفاعلة الموجودة في الميدان، بما يتجاوز قيادة عمليات السلام، ولا سيما وبما في ذلك المنسقون المقيمون وممثلو وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.
- ثالثاً، ينبغي للبعثات أن تضع بوضوح استراتيجيات لترك بنى تحتية يمكن الاعتماد عليها للمجتمعات المضيفة كلما كان ذلك ممكناً. والطاقة المتجددة مثال قوي على ذلك، لأن الطلب الكبير للأمم المتحدة يمكن أن يسند المشاريع المحلية ويمكن التمويل الأولي. وتعمل الإمارات العربية المتحدة مع النرويج والوكالة الدولية للطاقة المتجددة وشركاء آخرين لزيادة اعتماد عمليات السلام للطاقة المتجددة. ونظراً لفوائد هذه البنى التحتية بالنسبة للمجتمعات المحلية، بما في ذلك الاستدامة والموثوقية والفعالية من حيث التكلفة، يمكن أن تكون جزءاً من إرث عمليات السلام بعد خفض التدريجي.

• أخيراً، تتطلب عمليات الانتقال الناجحة اتباع نهج متكامل إزاء عمليات السلام، يشرك المجتمعات المحلية، ولا سيما النساء والشباب. وحمل قرار مجلس الأمن 2538 (2020) اعترافاً بأن النساء العاملات في مجال حفظ السلام يساهمن في زيادة فعالية مشاركة المجتمعات المحلية. وهذا يعني أنه يجب تطبيع أدوار المرأة في حفظ السلام وزيادة مشاركتها. وبالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تدعم مبادرة الشبيخة فاطمة بنت مبارك للمرأة والسلام والأمن في الإمارات العربية المتحدة هذا الهدف من خلال توفير التدريب لمئات الجندييات الجدييات من أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ عام 2019. ومن المقرر أن تبدأ الدورة التدريبية الثالثة في أوائل عام 2022.

وفي الختام، تعرب الإمارات العربية المتحدة عن إيمانها الراسخ بأن عملية الانتقال الناجحة هي العلامة النهائية لنجاح عملية من عمليات السلام. وسيكون هذا النهج الشامل إحدى أولويات الإمارات العربية المتحدة في مجلس الأمن في العام المقبل، ونتطلع إلى العمل مع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة من أجل ضمان عمليات انتقال مستدامة وشاملة للجميع ومنع تكرار النزاع.